الفصل الثانى عشر

تناقض تاريخى

حملت المظاهرات التى اندلعت عقب الإعلان عن فوز الرئيس محمود أحمدى نجاد فى انتخابات رئاسة الجمهورية بفترة ثانية دلالات كثيرة ومؤشرات قوية لأبعاد الصراع الدائر بين معسكرين رئيسيين أو جناحين من أجنحة النظام، فالقوى المعارضة لم تكن من خارج النظام بل من قلبه.

ومن هذه المؤشرات صياح المتظاهرين بهتاف «جمهورية إيرانية، لا جمهورية إسلامية، أى الإعلان عن رفض شعار الثورة وإدارة الظهر لما نص عليه الدستور، والكشف عن التناقض القائم داخل المجتمع الإيرانى بين القومية والوطنية الإيرانية والإسلامية التى تعد العمود الفقرى للنظام الثورى وجوهر بنيته الفكرية.

ولم يتردد الرئيس أحمدى نجاد فى ترديد وحمل شعار المتظاهرين وتبنى هتافهم لحرمانهم ولو بنسبة ما من الهالة الوطنية التى أحاطت بهم، وليقول للجميع إنه على نفس المستوى من الوطنية الإيرانية والإيمان بتاريخ فارس والفارسيين الضارب بجذوره فى التربة الإيرانية.

وفى نفس الوقت أراد الرئيس الإيرانى أن يعلن أن أسلحة المتظاهرين الفكرية وشعاراتهم هى نفس أسلحته، وبالتالى فإن تأثيرها لا يمكن أن ينال منه.

والأهم كان تظاهره بأن العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، تستهدف فعليا الأمة الإيرانية، وليس النظام الخمينى.

وعندما حمل أنصار المرشح الرئاسى المهزوم مير حسين موسوى أعلاما خضراء، وهو اللون المميز للإسلام، كرمز مميز لهم انتقم منهم أحمدى نجاد بارتداء اللون الأزرق وهو اللون الوطنى المميز لإيران قبل دخول الإسلام إليها.

وسعيا لتعزيز أوراق اعتماد الإيرانية اقترح أحمدى نجاد خلق اتحاد من الدول الناطقة بالفارسية، وهى إيران وأفغانستان وطاجيكستان.

وتكمن المفارقة فى أن العلاقة بين إيران والإسلام شكلت محور الوجود الإيرانى كأمة على مدار ١٤ قرنا. بالنسبة لغالبية الإيرانيين. ولايزال الغزو العربى قصير الأمد لإيران جرحا مفتوحا. ومع ذلك لا تزال غالبية الإيرانيين فخورة بشدة بإسهامات جدودهم فى الحضارة الإسلامية. ولا يرغب سوى القليل فقط فى محو الإسلام من تاريخهم وثقافتهم.

وشكلت هذه الهوية المزدوجة التى يصفها البعض بالفصام الوطنى. لب الوجود الإيرانى كأمة منذ أكثر من ١٤٠٠ عام. ومن غير المحتمل أن تسوى بصورة أو بأخرى قريبا. وراودت بعض المفكرين أمثال الفقيه القانونى والمؤرخ العظيم أحمد كسروى. والفيلسوف حسين كاظم زاده. الرغبة فى نزع الطابع الإسلامى عن إيران بحيث يمكن «أن تستعيد ذاتها الحقيقية من جديد». إلا أنهما منيا بالفشل. لأن غالبية الإيرانيين رفضوا التخلى عن الإسلام. مادام لا يفرض عليهم قسرا. لقد كانت إيران «ذاتها الحقيقية» طوال الوقت. حيث راودتها مشاعر السعادة وعدم الرضا فى الوقت ذاته. حيال هذا الفصام التاريخى.

أما الخمينى فلم يكن فيلسوفا لكنه اقترف هو الآخر خطأ لا يقع فيه سوى الفلاسفة. حيث أخذ بنصيحة ماركس. حيال تغيير العالم بدلا من تفسيره. وحاول نزع الطابع الإيرانى عن إيران.

لقد شكل التساؤل «الإسلام أم إيران؟» قضية ساخنة على الصعيد السياسى الإيرانى عند الكثير من المنعطفات التاريخية الفاصلة. وعندما كان الغضب يساور الإيرانيين حيال نظام يشدد على الطابع الإيرانى كجوهر شرعيته، كان الإيرانيون يؤكدون فكرة الإسلام فى المقابل. حيث كانوا يعمدون لإطالة اللحى والتدفق على المساجد وإخراج الملالى من الأفنية الخلفية فى أحياء منسية للوقوف فى وجه الاستبداد القائم على توجه قومى.

هذه المرة يؤكد الإيرانيون فكرة إيران فى مواجهة نظام يزعم كذبا أن الإسلام المصدر الرئيسى لشرعيته. وفى هذه المرة أيضا. يدور القتال الحقيقى ضد الاستبداد. وليس الدين. بمعنى أن شيئا لم يتغير فى المشهد السياسى الإيرانى. فلايزال الانفصام مستمرا. وكذلك الاستبداد.

أذربيجان.. وإيران

حتى عام ١٨٣٠ كانت أراضى دولة أذربيجان. الحالية قطعة من أراضى الإمبراطورية الإيرانية. ولكنها اضطرت للتخلى عنها للإمبراطورية الروسية بعد أن

واجه جيشها الهزيمة فى حربين متتاليتين. وبذلك استولت موسكو على مساحة جديدة أضافتها لإمبراطوريتها.

وخلال هذه الحقبة من التاريخ كانت الإمبراطورية الروسية الفتية تسعى للتوسع وبسط نفوذها على مساحات من أراضى الإمبراطوريات المجاورة. فى حين كانت الإمبراطوريتان العثمانية والإيرانية المجاورتان للإمبراطورية الروسية فى الشرق والجنوب تعيشان مرحلة الشيخوخة. وتعانيان التفسخ والانهيار، بعد أن تخلفتا عن العصر. وقد استغل الأباطرة الروس ذلك أسوأ الاستغلال وخاضوا فى بحار من الدم من أجل اقتطاع مساحات من هاتين الإمبراطوريتين. وقد تحقق لهم ما أرادوا.

وبعد نجاح الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ لم يتغير الوضع وظلت أذربيجان جزءا من الإمبراطورية الشيوعية الوليدة.

ومثلما تطلع أباطرة أسرة رومانوف للتوسع تطلع الأباطرة الشيوعيون لمد نطاق إمبراطوريتهم شرقا وغربا وجنوبا، وعندما استولوا على ما تبقى من أراضى إقليم أذربيجان، أرغمهم العالم الغربى لإعادة هذه الأراضى للإمبراطورية الإيرانية.

وظل إقليم أذربيجان جزءا من الإمبراطورية السوفيتية إلى أن تفسخت وانهارت فى عام ١٩٩٠ واغتنم الأذربيجانيون الفرصة وشكلوا دولتهم المستقلة.

وتحت مظلة الاستقلال نشب الصراع فيما بين دولتى أذربيجان وأرمينيا المتجاورتين حول إقليم ناجور نو كرباخ أو قرباخ العليا الذى ادعى الأرمينيون أنه تابع لهم فى حين أنه جزء من أراضى أذربيجان طوال الفترة التى سبقت انهيار الاتحاد السوفيتى. وتحول الصراع إلى معارك متصلة بين الجانبين.

وانتهى الصراع باحتلال دولة أرمينيا المسيحية لحوالى ٢٥٪ من أراضى دولة أذربيجان.

وخلال المراحل الأخيرة من حياة الاتحاد السوفيتى كانت الإمبراطورية الإيرانية تشهد الفصل الأخير من حياة أسرة بهلوى الحاكمة.

وبحلول عام ١٩٧٩ تنجح الثورة الإيرانية التى أشعلها الملالى تحت قيادة آية الله الخمينى. وترت الثورة الإمبراطورية الإيرانية التى أصبح اسمها وفقا للدستور الجديد جمهورية إيران الإسلامية. وحاول الثوار تصدير مبادئ الثورة إلى الخارج. واستغلوا فى

ذلك العاطفة الدينية للمسلمين الذين ألهبت مشاعرهم شعارات آيات الله والأهداف التى أعلنوها لنصرة الإسلام والمسلمين. وتأكيد الملالى أنهم ما ثاروا واستولوا على السلطة فى إيران إلا من أجل ذلك. كما أكدت مواد الدستور الثورى أممية الثورة الإسلامية والتزام الدولة بالدفاع عن العالم الإسلامى.

وتلفت المسلمون من حولهم فى انتظار المواقف التى تتفق وشعارات الثورة. وكانت القضايا كثيرة والصراعات أكثر. والاختيارات لا تحتمل أى التباس.

ومن القضايا الشديدة الوضوح والعميقة الدلالة والكاشفة لحقيقة شعارات الثورة الإيرانية والمسافة التى تفصل بينها وبين مواقف الدولة وسياساتها على أرض الواقع. قضية الصراع الأذربيجانى الأرمينى.

فدولة أذربيجان الجار الشمالى لجمهورية إيران الإسلامية يقطن بها حوالى ٨ ملايين نسمة. ينتمى ٩٠٪ منهم إلى نفس المذهب الشيعى الاثنى عشرى الذى تنتمى إليه الأغلبية الساحقة من الإيرانيين وهو المدرسة التى تخرج فيها قادة الثورة وأهل الحكم فى إيران.

وإذا كانت أذربيجان تضم ٨ ملايين أذربيجانى. فإن إيران تضم حاليا أكثر من ٢٠ مليون أذربيجانى، ولا يفصل بين الأشقاء سوى خط الحدود الإيرانية الأذربيجانية وهذا الحجم من الأذربيجانيين الإيرانيين يشكل ثلث عدد سكان إيران تقريبا.

كما أن الأذربيجانيين على جانبى الحدود لهم نفس المواريث الدينية والتاريخية والثقافية لباقى الإيرانيين. ولا تختلف تقاليد سكان دولة أذربيجان وأعرافهم وعاداتهم عن مثيلتها فى إيران.

هذا بالنسبة لأذربيجان. أما بالنسبة لأرمينيا فليس هناك قاسم مشترك يجمع بين أهلها وبين الإيرانيين. فالأرمينيون يدينون بالمسيحية. ولهم تاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الخاصة بهم، والتى تختلف تماما عن تاريخ وثقافة وتقاليد وعادات الإيرانيين.

وكانت كل المعطيات تشير إلى أن إيران ستنتصر للأذربيجانيين فى صراعهم مع الأرمينيين. ولكن جاء الموقف الإيرانى متناقضا تماما للمنطق والمعطيات.

فلا إيران راعت ديانة الأذربيجانيين ولا حتى تشيعهم، ولا اتفاقهم معهم حول المذهب الاثنى عشرى. كما تجاهلت السلطة الإيرانية مشاعر ومواقف الأذربيجانيين الإيرانيين. أى لم تراع أو حتى تحترم اختيار ثلث عدد سكان إيران. وهذه النسبة من الرأى العام

لم يكـن لها أى اعتبار والسـلطة تحدد اختياراتها. ولا يمكن لأى سـلطة فى العالم تأتى عبر صناديق الانتخابات، أى سـلطة من اختيـار المواطنين، يمكنها أن تتجاهل مثل هذه الكتلة الانتخابية.

وإذا كانـت حكومـة الملالى قـد أدارت ظهرها للديـن وللمذهب وللـوزن الذى يمثله الأذربيجانيون الإيرانيون، فإنها بالتالى يمكنها الاسـتخفاف باعتبارات التاريخ المشـترك والثقافة والتقاليد والعادات. وأيضا بكون أذربيجان كانت يوما أرضا إيرانية وشعبها جزءا من الشعب الإيرانى.

ووقـوف إيران بجانـب أرمينيا كان علنيا وفيه من التحدى لإرادة المسـلمين فى العالم الكثـير ولم تكتف إيران بإعلان موقف التأييد، بل أمدت الأرمينيين بالسـلاح والذخيرة، ووفرت لهم نسبة من الدعم المالى والاقتصادى.

وأدى الدعـم الإيرانى القوى والمسـاندة الإسـلامية لدولة مسـيحية إلى رفع معنويات الأرمينيـين وإدراكهـم أنهم يواجهون عـدوا محاصرا من جانب الجار الإسـلامى إيران. ومـن روسـيا بكل ثقلهـا فى المنطقـة. وبما لها مـن وزن وتأثير ونفوذ حتـى بعد تفتت الاتحاد السوفيتى.

وعندما أقدم الجيش الأرمينى على اجتياح أراضى أذربيجان، كان واثقا من القوى التى تسانده ومن أن أذربيجان تفتقد نفس الدعم والمساندة.

وكان للمعلومات المخابراتية الإيرانية عن التسليح الأذربيجانى وقوة الجيش ومعنوياته وعـن الصراع بين القوى السياسـية دور كبير ومؤثر علـى مجريات الحرب، التى انتهت باحتـلال ٢٥٪ مـن أراضـى أذربيجـان.. أى أن جمهورية إيران الإسـلامية سـاعدت دولة مسـيحية علـى احتلال أراضى دولة إسـلامية.. وكما يقول أهل القانون مع سـبق الإصرار والترصد.

ولما كانت الجمهورية الإيرانية الإسـلامية تعلن أنها تطبق الشـريعة الإسلامية وتنتصر للإسـلام والمسلمين وأنها قوة دعم للعمل الإسلامى لاسـتعادة مجد الإسلام وبناء حضارته المعاصرة، فلماذا اختارت الوقوف بجانب أرمينيا المسيحية ضد أذربيجان المسلمة؟

إن هذا الموقف لا علاقة له بالدين الإسلامى على الإطلاق، ولا يتفق مع أى نص قرآنى أو أى نص من سنة المصطفى ﷺ.

وإذا كانت الجمهورية الإسلامية قد اختارت ما يتفق مع مصالحها واستراتيجيتها العليا، فإن ذلك يعنى أنها وهى تضع هذه الاستراتيجية العليا، لم تضعها وفقا للقواعد الإسلامية، بل وفقا لحسابات المصلحة وتوافق الأهداف مع الإمكانيات. وهذا الأسلوب يتفق والعلوم السياسية التى وضع قواعدها ومناهجها العلمانيون العمليون البراجماتيون.

ومثل هذه الاستراتيجية الإيرانية التى بدت واضحة بل شديدة الوضوح كافية وحدها لنفى صفة الإسلامية عن السياسة الإيرانية.

أى أن الاختيارات السياسية لجمهورية إيران الإسلامية لا علاقة لها بالموقف أو المواقف التى تتفق وقواعد الدين الإسلامى واجتهادات فقهاء المسلمين وإذا لم يكن دستور ولاية الفقيه. وإعلان إسلامية الدولة ملزما للمسئولين وهم يصنعون سياسات إيران أو وهم يقررون، فلماذا الإصرار على هذه الإسلامية. وليس لدولة ما أو شعب ما ولا لأى مفكر أو مراقب أن يقول، ما هو الصواب أو الأصوب بالنسبة لإيران أو ما هو الذى يحقق المصالح الإيرانية، فذلك أمر من حق السلطة فى إيران ماضيا وحاضرا ومستقبلا. ولكن ما يمكن للجميع أن يتوقفوا أمامه خاصة إذا كانوا من جموع المسلمين هو التناقض والتعارض بين الشعارات الإسلامية والاختيارات السياسية. فالشعارات فى جانب. والاختيار فى جانب آخر تماما.

ومن حق المسلمين وهم يرون هذا التناقض أن يشعروا بالإحباط وخيبة الأمل فى جمهورية إيران الإسلامية.

ومع أننا على يقين من أن الثورة الإسلامية الإيرانية. ثورة تاريخية كبرى وأنها أتت ردا على الثورتين الفرنسية عام ١٧٨٩، والروسية الشيوعية عام ١٩١٧. فالثورتان الفرنسية والروسية قد عمدتا إلى فصل الدين عن الدولة. فى حين أتت الثورة الإيرانية لتعيد ربط الدين بالدولة. إلا أننا نتأكد يوما بعد يوم أن الأغلبية العظمى من أهل التيار الإسلامى السياسى عندما يصل منها من يصل إلى قمة السلطة فى بلد من البلاد ويعلن توجهه الإسلامى فإنه يلتفت أول ما يلتفت إلى أزياء النساء ومواقعهن الاجتماعية، والأزياء التى توافق أو لا توافق الرجال، ثم تبدأ فتاوى تحريم الموسيقى و«الدش» وفرض الرقابة على التليفزيون والإذاعة.

ومن خلال الانغماس فى هذه الأعمال يبدأ فى تصفية الخصوم والمعارضين بقسوة حتى لو كانوا من الإسلاميين، فالمهم هو أن يبقى الجناح الذى وصل إلى السلطة متربعا عليها،

وبعد تصفية الخصوم والأعداء الداخليين، تبدأ الصراعات الدموية بين شركاء السلطة، ويستمر مسلسل الصراعات إلى أن ينفرد فرد ومن معه بالأمر.

ولا بأس من الانغماس في حرب ما مع جار أو مع فريق داخلي، ليظل من في السلطة قادرا على الاحتفاظ بها، فليس أسهل من الحروب وسيلة للبقاء على مقاعد السلطة.

أما ما ينفع الوطن والناس، وما يخدم العقيدة فلا مكان له إلا في الشعارات وأيضا لا وقت له.

الشريعة.. وإيران

الخيارات المطروحة أمام المواطن في إيران مسلما كان أو غير مسلم، شيعيا كان أو سنيا عاصيا كان أو مطيعا في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ودستور إسلامي ينص على ولاية الفقيه وفي ظل ثورة إسلامية تدعي الريادة وتتطلع لفرض الوصاية على العالم الإسلامي وترى في مبادئها النبراس الذي يجب أن يهتدي ويلتزم به الجميع. تنحصر في ثلاثة هي:

١ – أن يلتزموا الصمت ويغلقوا أفواههم تماما وأبدا أخذا بالتقية والتقية لمن لا يعلم هي إظهار ما يخالف الباطن خوفا وخشية، ويأخذ بها الفقه الشيعي.

٢ – مغادرة إيران دون عودة أو أمل فيها.

٣ – الإعدام إذا ما جاهر بالرأي وهذه الخيارات لم يقل بها أحد الملالي أو الفقهاء، بل أعلنها بصراحة ووضوح وحسم مرشد الثورة وزعيمها الإمام آية الله روح الله الخميني، وبهذا القطع، قطع الطريق لا على المعارضين وحدهم وهم كثيرون بل على كل من يختلفون أو يمكن أن يختلفوا مع ما يراه المرشد أيا كان من يشغل هذا المنصب الرفيع.

ولمن يعرفون ولمن لا يعلمون فإن لمرشد الثورة أي للفقيه الذي يختاره فقهاء آخرون لهذا المكان الحق في حل البرلمان المنتخب وطرد الوزراء ليس ذلك فقط بل من حقه طرد رئيس الجمهورية ذاته بالرغم من انتخابه، ومثل هذه الحقوق تعرفها كل النظم الشمولية والسلطوية ولكن الذي لم يسبق أن عرفته دول العالم الإسلامي فهو حق الفقيه في وقف العمل بالدستور الإسلامي وتعطيل تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذا الفقيه المرشد المسئول عن الأمة والقائم عليها لا يوجد هناك من يراجعه وليست هناك سلطة أو قوة يمكنها خلعه أو حتى الاعتراض على قراراته.

ولست أدرى هل هناك مواطن فى العالم الإسلامى يمكنه أن يقبل بمثل هذا النظام أو يفكر فى تقليده أو الاقتداء به؟ لست أدرى هل هناك من يقبل أو يرضى لنفسه بالدفاع عن مثل هذا النظام؟ وإذا قبل ووضع نفسه فى خدمة مثل هذا النظام فماذا يمكن لأى على امتداد العالم لا العالم الإسلامى فقط أن يستنتج؟

وإذا كان ذلك أحد وأهم أشكال تطبيق الشريعة الإسلامية فى إيران الثورة، فإن تطبيق هذه الشريعة ومبادئها فى السياسة الخارجية يأخذ مسارا لا ارتباط بينه وبينها.

ومن النماذج الشديدة الوضوح والكاشفة لمنهج إيران فى النظر لسياستها الخارجية، الموقف من أذربيجان الدولة الجارة المسلمة ذات الأغلبية الشيعية، أو فلنقل أنها ثانية دولة تضم أغلبية شيعية بعد إيران والأذربيجانيون بالدولة التى تحررت من نير السوفييت والروس أشقاء للأذربيجانيين على الجانب الآخر من الحدود داخل إيران.

وعندما اشتعلت الحرب بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناجورنو كراباخ «قره باغ» الذى يشكل جزءا من أراضى أذربيجان وتقطنه أغلبية أرمينية تصل نسبتها إلى ٧٠٪ تطلع الأذربيجانيون لمساندة إيران ودعمها إلا أن إيران الدولة المسلمة الشيعية التى تطبق دستورا يأخذ بولاية الفقيه تحالفت مع كل من أرمينيا وروسيا وكان من ثمار هذا التحالف أن خسر الأذربيجانيون الإقليم المتنازع عليه، بالإضافة إلى أكثر من ٢٥٪ من مساحة دولتهم وكان متوقعا أن يقوم الأرمينيون بعملية تطهير عرقى فى إقليم ناجورنو كراباخ وانتهى الأمر بأن أصبح سكان الإقليم ١٠٠٪ من الأرمينيين. وتولت أرمينيا قتل الأذربيجانيين فى الأراضى المحتلة وأمام هذه المأساة عاد الشيوعيون لتسلم السلطة، بل وارتموا تحت أقدام الروس بحثا عن حل لمأساتهم وعندما نقول تحالفت إيران المسلمة مع أرمينيا المسيحية ضد دولة أذربيجان المسلمة، فإن هذا التحالف كان يعنى إمدادهم بالسلاح والذخيرة والوقود والأموال.

وهذا التحالف المناقض لكل تعاليم ومبادئ الإسلام، لم يستطع المدافعون عن إيران أن يقتربوا منه أملاً ورجاء ألا يعرف الرأى العام الإسلامى خاصة فى مصر شيئا عنه وعن نتائجه.

أمـا عـن الملالى الفقهاء حكام إيران فقد سـلكوا هذا الطريق الوعـر، طريق التحالفات السياسـية الميكيافيلية دفاعا عن مصالح بلدهم كما رأوها، فهناك خوف إيرانى من تطلع الأذربيجانيـين للوحدة مع أشـقائهم الأذربيجانيين بإيران وبما يـؤدى إلى اقتطاع منطقة أذربيجان من إيران هذا من جانب ومن جانب آخر لقد نقموا على الأذربيجانيين تحالفهم مـع تركيـا وتوددهم للولايات المتحدة، ومثل هذا المنهج كان يعنى كسـبا لتركيا فى إطار السباق على النفوذ بين كل من تركيا وإيران بالدول الإسلامية التى استقلت نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتى، فكان التحالف أولا لحرمان تركيا من موطئ القدم الذى حصلت عليه، وثانيـا: لتأديب الأذربيجانيين على هذه الجسـارة السياسـية ولاجترائهم على إغضاب الملالى الحكام.

المسألة السنية

(١)

قبل عشـرة أعوام من الثـورة الإيرانية كان المفكر الإيرانى الدكتور على شـريعتى يحط الرحال فى طهران عام ١٩٦٩ بعد سنوات من الغربة، وبدا أن القضية الأولى التى استقطبت انتباهه هى العلاقة بين السنة والشيعة فى إيران والتى دفعته لأن يطلق عبارته الشهيرة بأن «المعارك بين الشيعة والسنة هى معارك بين التسنن الأموى والتشيع الصفوى، وهى معارك تبتغى إلهاء المسلمين عن معركة الإسلام ضد الصهيونية وتحرير أرض فلسطين».

ورغـم أن الإمـام الخمينى لم يخرج عن هذا النهج فى أعقاب انتصار ثورته الإسـلامية فـى إيـران إذ أكد فى خطابه الأول أن «التفرقة بـين القوميات والمذاهب قد زالت إلى غير رجعة مع زوال حكم الشـاه»، إلا أن ما جرى على أرض الواقع فى إيران بعد ذلك تقاطع فى مناطق مختلفة مع فلسفة شريعتى ووصايا الخمينى.

فخلال سنوات حكم الثورة بدا أن إيران قد انجرفت نحو منحنى مذهبى خلق ما يمكن تسميته بـ «المسألة السنية» فقد خاضت إيران حربا مع جارة سنية هى العراق، كما خلقت أزمة شـيعية فى البلدان السـنية فى الخليج العربى إبان العصر الذهبى لتصدير الثورة، ثم تحصنت بإجراءات وقائية ضد الأقلية السـنية الكبـيرة على أراضيها حتى لا تتعرض إلى «ثورة مضادة سنية» مقابل ثورتها الشيعية القابلة للتصدير.

وربمـا لم يتنازل رمـوز النخبة الثقافية فى إيران عن حتمية التحالف المذهبى كجسـر نحو وحدة الأمة الإسـلامية، غير أن تجليات ذلك لم تنعكس على الدستور الإيرانى الذى صاغته النخبة الدينية بعد الثورة، حيث أكد الدستور أن المذهب الرسمى للدولة هو الشيعى «الجعفرى»، دون التفات إلى حساسـية هذا الانحياز المذهبى فى دستور دولة ثلث سكانها تقريبا من أهل السنة.

وإن كان الدسـتور قد تمت صياغته فى سـنوات «النقاء الثورى الشيعى» بقيادة الإمام، فإن الحالة نفسـها ربما لم تنقطع عن عقلية النخبة الحاكمة صانعة الثورة. فحين انهالت الولايـات المتحـدة بالاتهامات على طهران زاعمة أنها تسـتضيف علـى أراضيها عناصر من تنظيم القاعدة الفارين من أفغانسـتان، لم يجد رافسـنجانى دفاعا عن الحكومة سـوى اتهام بعض جماعات السـنة فى إيران بالتعاطف مع القاعدة، لينضم إليه بعد ذلك رحيم صفـوى قائـد الحرس الثورى «الباسـدران» ليؤكد أن بعض «السـنة» ينتظمون فى صفوف جماعات إرهابية على رأسـها «حزب الفرقان» فى شـرق إيران، متهما الحزب بالتعاطف مع طالبان والقاعدة.

وإن كانت الاتهامات لها مبررها السياسـى لتبرئة «نظام الحكم» فإن اختيار جماعات سـنية لتتحمل وحدها هذه «التهمة» بدا كرد فعل مذهبى لزعيم شـيعى لم يخف بهجته بانهيار النظام السنى الإرهابى فى أفغانستان.

وقد جرت المواجهة بعد الثورة على محورين أساسيين، فى داخل إيران وخارجها:

- فى داخل إيران كان هناك رصيد التعصب الموروث بين عامة الشيعة والذى عدته مدرسة لها تراثها الفكرى المكتوب والمتداول ولها رموزها النشـيطة فى الحوزات العلمية وظل مطلوبا أن يكون هناك موقف واضح من أفكار وممارسات ذلك التيار، وتمت ترجمة هذا الموقف على الفور فى التعامل مع أهل السنة فى داخل إيران.
- وخـارج إيران كان هناك أيضا تعصب بعض فرق السـنة «السـلفيون والوهابيون» الذين استهدفوا تلويث كل ما هو شيعى.

وبعد قيام الثورة الإيرانية اكتشف سنة إيران أن عملية حرمانهم وتجاهلهم تتبع هذه المرة خطة مرسومة فهم لم يحرموا فقط من حق تولى المناصب فى الدولة بل قطعت أمامهم طرق تسلم أية مناصب رسمية فى المؤسسات الحكومية أو القوات المسلحة ولم يكن فى الحكومة

يوما أى وزير سنى ولا يسمح لسنى بتسلم سفارة أو منصب عمدة أو حاكم فى أية مدينة أو فى الحرس «الثورى» أو غيره من المؤسسات العسكرية أو حتى فى إدارات الدولة.

وثمة ظروف جغرافية واقتصادية وخلفيات تاريخية أسهمت إلى حد كبير فى إخراج «السنة» من الحياة السياسية الإيرانية، فقد جرى تمركز السنة بسبب أو آخر فى أطراف إيران النائية، وعلى شريطها الحدودى مع الدول المجاورة وحظ المناطق النائية من العناية متواضع فى الكثير فى بلدان العالم الثالث، إذ أن تخلف تلك المناطق هو القاعدة بالأخص فى ظل أنظمة كتلك التى تتابعت على إيران فى الماضى.

ولقد أدى وجود المسلمين السنة فى تلك المناطق إلى إسقاط تجمعاتهم من برامج التنمية على محدوديتها وتضييق فرص التعليم أمامهم حتى تراوحت نسبة الأمية فى مجتمعاتهم بين ٢٠ و٨٥٪ ومن الطبيعى إزاء ذلك أن تندر الكفاءات المؤهلة تعليميا أو ثقافيا وأن يكون نصيب هؤلاء من الإسهام فى الحياة الثقافية ناهيك عن السياسية محدودا أو ربما معدوما.

ومن ناحية أخرى فإن الصدام بين الدولتين الصفوية والعثمانية فى القرن ١٦ أفرز أزمة ثقة بين السنة والشيعة ألقت بظلالها الثقيلة على العلاقة بين أتباع المذهبين على مدار القرون التالية، فقد كان العثمانيون يخرجون شيعة العراق من الجيش، وإن أبقوا على أحد منهم فلا يسمح له بأن يتجاوز رتبة «صف ضابط» على أحسن الفروض ولم يكن الصفويون أفضل حالا من العثمانيين إذ أنهم استأصلوا السنة من الحياة العامة فى إيران طوال سنوات حكمهم ورغم أن تلك الخلفيات يتجاوز عمرها أكثر من ٣ قرون، إلا أن بصماتها كانت عميقة إلى حد يسمح لآثارها بأن تظل كامنة فى اللاوعى الإيرانى.

أما على المستوى الاجتماعى فلا توجد أية حقوق لأهل السنة، فالمدارس السنية قليلة بصورة لافتة فمثلا فى مدينة «بندر لنجه» لا توجد غير مدرسة دينية واحدة يتخرج فيها أئمة المساجد وليست لهذه المدرسة أية صفة رسمية بالرغم من أن عدد أهل السنة ٩٩٪ من سكان هذه المدينة وفى مدينة «عوض» توجد مدرسة تمارس نشاطها عن طريق إعانات المسلمين.

وقد تمكن أهل السنة فى إيران من إرسال بعض الطلبة للدراسة فى السعودية، أما سائر الطلبة من أهل السنة فإنهم يدرسون فى مدارس الشيعة فى «قم».

ومـازال التليفزيون الإيرانى يرفـض توجيه برامج تليفزيونيـة دينية خاصة بالمواطنين الإيرانيين السنة، حتى ولو بنسبة تتوافق مع أعدادهم بينما تحتل البرامج الدينية الشيعية ساعات طويلة فى البث التليفزيونى.

ولم يقـف الأمـر عنـد هذا الحد بـل إن حرس الثـورة الإيرانية قد وضـع علماء أهل السـنة وخطبائهم وزعمائهم فـى قائمة أعداء الثورة وأخذ يمـارس اعتداءاته عليهم وعلى بيوتهم وأسرهم ومساجدهم طوال السنوات الأولى للثورة. وقد أشار بيان «الحركة الإسلامية الإيرانية» إلى ٧ مسـاجد سـنية ثم تدميرهـا أو مصادرتها منذ وصـول الإمام الخمينى إلى السبـلطة، بالإضافة إلى حملة الاعتقالات لعلماء السـنة فى مناسـبات متعددة وفى مدينة طهران على سبيل المثال لا يوجد سوى مسجد واحد للسنة.

وقد أسـس سـنة إيران بعض المنظمات الخاصة بهم، مثل منظمة «نهضة شـباب أهل السـنة» فى مدينة «سـروان» والتى كان يرأسها الشيخ محمد حسـين زهى، إمام الجامع الكبير «مسجد النور» وكان لهذه المنظمة مجلة شهرية هى «نهضة جوانان» ولم يكن لها أى نشاط سياسى، ومنظمة «سازمان محمدى» فى مدينة «زاهدة» والتى كان يرأسها «عبد الملك زادة» ابن الشـيخ عبد العزيز زادة وكان لها أيضا جريدة شـهرية هى «إنشـاءات سازمان محمدى» وكانت هذه الجريدة تترجم بعض الموضوعات المهمة لأهل السنة.

لكن الحكومة الإيرانية قامت بإغلاق هذه المنظمات والقبض على رؤسائها واعتقالهم.

وتجدر الإشـارة إلى أن المدارس الخاصة بأهل السـنة واجهت نفس المصير مثل المدرسة الإسلامية فى «بندر لنكة» والمدرسة العربية الإسلامية فى منطقة بندر خمير.

وأضيف إلى هذا الجو من العداء الكامن والمتزايد الوضع الاقتصادى المتردى بشكل خاص فى المناطق السنية المحرومة.

وكنتيجـة لذلـك الوضع المتردى سياسـيا واقتصاديا واجتماعيا جـرت عدة مصادمات بين السـنة والسـلطة الإيرانية، لعل أشـهرها أحداث مدينة «زهدان» عـام ١٩٩٤ والتى دقـت جـرس الإنذار للنظام الإيرانـى من مخاطر حرب أهلية ذات أبعـاد طائفية وعرقية وقبلية واقتصادية.

وكانت الشـرارة الأولى مذهبية عندما بلغ ألوف المواطنين السنة فى زهدان إحدى المدن الإيرانية القليلة ذات الغالبية السـنية أنه جرى تدمير مسجد سنى فى مدينة «مشهد» فور

سماع الخبر هجمت الجماهير الغاضبة على المبانى الحكومية وحاولت احتلال مقر إقامة الحاكم ودمرت السيارات العسكرية وبدأت فى تمزيق لافتات الزينة والأعلام الإيرانية التى كانت مقامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى ١٥ للثورة الإيرانية فى هذاالتاريخ، وإحراق صور الخمينى فى شكل معبر جدا عن سخطها على النظام، وتطورت التظاهرات إلى صدامات مع القوات النظامية واستمرت مع الحرس الثورى بعد إرسال وحدات عسكرية على وجه السرعة ولم تتوان وحدات «الحرس الثورى» عن اقتحام مسجد سنى تجمعت فيه وحوله الجماهير بحجة إلقاء خطب معادية للثورة، كذلك اتجه الراديكاليون الشيعة إلى التركيز على الطبيعة الشيعية للثورة الإيرانية وعقد فى هذا الإطار مؤتمر حول الفقه الإسلامى لأهل البيت ارتكزت المشاركة فيه على الحوزات الشيعية فى مختلف دول العالم، وتزامن ذلك مع عقد مؤتمر حول التقاليد الأدبية واللغوية والفارسية دعيت إليه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فى آسيا الوسطى.

وثمة هوة عميقة بين الواقع المعاش لأهل السنة ومطالبهم من ناحية والخطاب السياسى الرسمى من ناحية أخرى وينتج هذا الاختلاف من نظرة السلطات إليهم، حيث تعتبرهم أقلية مذهبية وليسوا أقلية دينية. فمازال أهل السنة فى إيران حتى الآن يقولون إن حقوقهم ليست معطاة لهم بشكل كامل، فتمثيلهم السياسى فى البرلمان على سبيل المثال ضعيف للغاية، حيث يصل عددهم فى مجلس الشورى الإيرانى إلى ٢١ عضوا تقريبا وهو عدد قليل جدا بالنسبة لعددهم فى إيران، هذا على حين يرى النظام الحاكم أن السنة لا يحتاجون لتمثيل خاص لأنهم أولا وأخيرا مسلمون.

وينسحب التحليل نفسه على مطالبتهم بمساجد خاصة بهم، حيث يقول النظام الإيرانى إن المساجد مفتوحة بشكل عام للسنة ومن ثم مطلب السنة بمسجد خاص غير مبرر خاصة أن المساجد فى إيران من وجهة النظر الرسمية تستخدم لأغراض غير الصلاة.

ومن أهم المشاكل التى تواجه سنة إيران مشكلة «الدعوة» حيث يقف الشيعة عائقا أمام نشر الاتجاه السنى فى التفكير.

وأمام تصاعد موجات الاضطهاد ارتفع صوت النائب الكردى بمجلس الشورى جلال جلالى زادة يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠ للتنديد بعمليات قتل المثقفين وتدمير المساجد كما استنكر حرمان الأكراد الإيرانيين من حقوقهم الاجتماعية والهجمات والإهانات والتمييز

ضد رجال الدين السنة فى كردستان وكل المناطق السنية، لا سيما سيستان وبلوشستان «جنوب شرق» وخراسان «شمال شرق».

وطلب جلالى زادة تدخل المرشد والرئيس لإنهاء «التمييز الذى يتعرض له الأكراد فى إيران».

ولم يعد للأكراد أى حزب سياسى فى إيران منذ حظر الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى بعد الثورة. واغتيال زعيمه عبدالرحمن قاسملو فى فيينا عام ١٩٨٩.

وغداة ثورة ١٩٧٩ فى إيران انتفض الأكراد بكل تياراتهم السياسية ضد الحكم المركزى، وأمر الإمام الخمينى بتشكيل قوة مشتركة من الجيش والحرس الثورى لسحق التمرد وحظر كل الأحزاب السياسية. وكانت الحرب قد بدأت ضد الأكراد فى الشمال بعد الثورة ولم تتوقف إلا بعد حصار العاصمة مهاباد يوم ٣٢ أكتوبر ١٩٧٩.

أما العرب الإيرانيون فى إقليم خوزستان «عربستان» فقد بدأت المواجهة معهم يوم ١٢ مايو ١٩٧٩ ولم تتوقف إلا فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠، وقد دفع السنة من العرب والأكراد الثمن غاليا خلال هذه المواجهات.

(٢)

حينما أعلن آية الله محمد بهشتى «رئيس مجلس الخبراء بالنيابة» بعد أشهر قصيرة من قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩، وخلال مناقشات المجلس حول بنود الدستور الجديد أن اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن، ستكون اللغة الثانية فى البلاد بعد اللغة الفارسية الرسمية، تنفس المواطنون العرب الإيرانيون بمحافظة خوزستان الصعداء، إذ شعروا لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاما بأن سنوات القمع للغتهم وثقافتهم قد ولت. وسيكون باستطاعتهم تعليم أبنائهم لغتهم الأم إلى جانب لغة بلادهم الرسمية. أى اللغة الفارسية وصدرت صحف ونشرات عربية متعددة فى الأشهر الأولى لقيام الجمهورية، كما فتحت مراكز ثقافية فى «الأهواز» و«خورمشهر».

وتشكلت منظمات وتجمعات سياسية واجتماعية من قبل الطلبة والمثقفين العرب الإيرانيين كانت من البشائر الإيجابية لأسلوب تعامل الحكم مع أقلية تنتمى إلى المذهب السنى. خلافا للأكراد الذين كانوا منذ بداية الثورة مستهدفين من قبل رجال الدين الشيعة المتطرفين والحرس، كونهم من السنة. غير أن شهر العسل بين حكام إيران الجدد والعرب

الإيرانيين لم يستمر طويلا كما كان الحال مع الأكراد والتركمان والبلوش وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية.

وبعد أحداث الجمعة الدامية بمدينة «خورمشهر» التى أسفرت عن سقوط بعض القتلى والجرحى، اقتحم رجال اللجان الثورية المراكز الثقافية للعرب. وجرى إعدام عددا من نشطاء العرب. وقع العدوان العراقى ضد إيران بتوغل جيش صدام حسين فى الأراضى الإيرانية، وكان صدام حسين يعتقد بأن أهالى خوزستان الغاضبين من السلطة الحاكمة فى طهران سيفرشون الطريق لدبابات وجنود العراق، غير أن صدام حسين أصيب هو وقادة جيشه بذهول كبير حينما علموا أن العرب الإيرانيين يدافعون عن قراهم ومدنهم ببطولة وحماس منقطع النظير. لقد قدم أبناء العرب الإيرانيين الآلاف من الشهداء فى سبيل تحرير الأراضى المحتلة فى خوزستان.

هكذا أثبت العرب الإيرانيون أنهم عرب، ولكن عرب إيرانيين بخصائصهم وتقاليدهم ويعارضون أى تحرك انفصالى عن الوطن الأم إيران.

ويشير أبو حسين الأهوازى أحد المثقفين العرب فى خوزستان إلى أن النزعات الانفصالية لا تحظى بأرضية قوية فى الأهواز، ومأساة العرب الإيرانيين لا تختلف عن مأساة بقية أبناء الشعب الإيرانى، إذ هناك اضطهاد وتهميش وسعى إلى محو الهوية العربية. علما بأن التعدد الاثنى والقومى يعتبر سمة أساسية للتركيبة السكانية فى إيران. وإلى جانب ذلك فإن السلطة الحاكمة فى إيران حاولت فرض الأمر الواقع على الساحة الأهوازية من خلال بناء مجمعات سكنية حول مدنية الأهواز والمدن العربية فى خوزستان وتغيير الأسماء التاريخية لبعض المدن والمناطق.

ويضيف حسين الأهوازى قائلا: لقد كانت الحصيلة النهائية لتلك السياسات والممارسات تخلفا وتأخرا شديدا على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، على الرغم من أن محافظة خوزستان تحتوى على مصادر طبيعية وثروة نفطية هائلة تشكل نحو تسعين فى المائة من صادرات إيران النفطية.

وقد جاءت مواجهات ربيع عام ٢٠٠٥ بين العرب والسلطات الإيرانية فى خوزستان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير وفجرت الغضب خاصة أن العرب الإيرانيين كما بقية الأقوام الإيرانية، شهدوا بأم أعينهم سقوط النظام العراقى ووصول شخصية كردية إلى منصب رئيس الجمهورية فى بلد مجاور لهم، حيث يشكل العرب ٨٠٪ من سكانه.

وفيما تشير بعض الإحصائيات الرسمية إلى أن العرب الإيرانيين لا يتجاوز عددهم مليونى شخص إلا أن البعض يقدر عددهم بأربعة ملايين نسمة تعود أصولهم إلى قبائل بنى كعب وبنى تميم وطئ وربيعة والخزرج، حيث كانوا يتمتعون دائما بنوع من الحكم الذاتى بالرغم من العلاقة التى كانت تربطهم بإيران من الناحية المذهبية وكونهم جزءا من الوطن الإيرانى، وبالعالم العربى من الناحيةالقومية قد لعبوا دورا أساسيا فى تاريخ المنطقة وإيران ابتداء من طردهم للبرتغاليين من جزيرة هرمز، إلى مشاركتهم فى ثورة الإيرانية ١٩٧٩ إلا أن سياسات النظام الدينى فى إيران حيالهم، لم تتغير فى جوهرها رغم كل ما كان يرفعه قادة الثورة ورموزها من شعارات إسلامية حول الحرية والعدالة الاجتماعية ورفع الظلم والتمييز والدفاع عن حقوق المحرومين والمستضعفين والقضايا العادلة فى العالم.

وفى غمرة الأحداث والتطورات المتلاحقة مثل الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الكويت والتطورات العاصفة مثل انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة الذى وبما أدى إلى تغيير جذرى فى الخريطة السياسية للمنطقة، شهدت الأهواز بروز نهضة قومية أخذت تزداد شمولا واتساعا إلى درجة صارت تفرض بعض المطالب المشروعة خاصة بعد تسلم الرئيس الإصلاحى محمد خاتمى والإصلاحيين زمام الحكم، ١٩٩٧ وعلى ضوء هذه المعطيات برز حزب التضامن الديمقراطى الأهوازى على الساحة بمثابة ثمرة وعى عميق بالمتغيرات الجذرية التى طرأت على الصعيدين الداخلى والدولى، وحصيلة تجارب سياسية مريرة على الصعيدين الإيرانى والدولى ليرفع شعار النضال السلمى والحقوق المشروعة للعرب وبقية الطوائف الإيرانية.

ويعتبر حزب التضامن نضاله جزءا من النضال المشترك لبقية الإيرانيين، كردا وفرسا وآذريين وبلوشا وتركمانا وبختياريين واللور، من أجل السلام والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

ويقول أحد متحدثى الحزب إننا نؤكد ضرورة إيجاد علاقة عضوية بين النضال من أجل الديمقراطية والحرية فى إيران، ومن أجل تحقيق المطالب والحقوق المشروعة لجميع أطياف وطوائف الشعب الإيرانى، وبما أن السلطة المركزية والثورة التى أوصلتها إلى الحكم فشلت فى ردم الهوة الواسعة التى تفصل بين العرب الإيرانيين والحكم القائم فى طهران وقضت على جميع الفرص لبناء الجسور بين الجانبين، وقد أدت الأحداث الأخيرة إلى دفع الأمور نحو مقاطعة تامة بين العرب والنظام، خاصة على ضوء مباشرة الأخير بتنفيذ ما يسمى بمشروع قصب السكر كغطاء لاغتصاب أراضى المزارعين العرب وإقامة مجمعات

سـكنية لغير العرب فى المنطقة. على شـاكلة تلك التى تم إنشاؤها قبل الثورة بالقرب من مدينة الحويزة وتغيير مسار تركارون إلى خارج محافظة خوزستان.

وتأكيدا على أن الطائفية ليسـت لها علاقة بانتفاضة العرب الإيرانيين يشـير المراقبون إلى أن وزيـر دفـاع إيران «على شمخانى» عربى من الأهـواز، غير أن العرب لم يصوتوا له عندما رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية السابقة؛ بحيث لم تكن اللغة والعرق من العوامل التى دفعت العرب للتصويت، إذ أنهم انتخبوا من اعتبروه صالحا لتولى الرئاسـة، كما أن ضرب سـيارة شمخانى بالحجارة والطماطم عند زيارته لمدينة الأهواز لمحادثة قادة العرب الإيرانيـين دليـل على أن وجـود مواطن عربى فى مركز القرار لا يمثـل العرب الإيرانيين مكسبا، وأن ما يريدونه هو أن يعترف النظام الحاكم بحقوقهم المشروعة.

صراع تركى إيرانى

(١)

شكل عام ١٩٩١م منعطفا تاريخيا فى العلاقات الدولية، إذ فيه تم تحرير الكويت من الاحتلال العراقى، وما ترتب على ذلك من آثار على المسـتوى الإقليمى والدولى وفيه أيضا انهار الاتحاد السـوفيتى ومـع انهياره تفككت الإمبراطورية السـوفيتية إلى دول متعددة، وانتهت سياسة الاستقطاب والحرب الباردة والصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب.

وساهم الحدثان فى إعادة هيكلة العلاقات السياسية الدولية، إذ يتعرض النظام السياسى الـدولى منذ ذلك الوقـت لعملية إعادة صياغة فى كافة مناحيـه ومجالاته. وعلى الأخص فـى علاقات الجغرافيا السياسـية للعديد مـن مناطق العالم، بالذات فيما يتعلق بمشـكلة وراثـة الاتحاد السـوفيتى الذى كان يوفر رابطة جغرافية سياسـية بين القارتين الأوروبية والآسيوية، وبتفكك هذه الرابطة حدث انفصال جغرافى سياسى، وحضارى بين القارتين، وفـرض قائمة أعمال جديدة دوليا وإقليميا بالذات فى وسـط آسـيا، تتمثل فى إعادة ربط جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بهياكل ونظم إقليمية بديلة.

لقـد تـرك تفكك وانهيار الاتحاد السـوفيتى آثـارا، ليس فقط على تـوازن القوى فى النظـام الـدولى، وإنما أيضا على التوازنات الاسـتراتيجية فى النظـام الإقليمى وأصبحت المنطقة إحدى مناطق الصراع الاسـتراتيجى بين القوى الإقليمية الأثر الذى يترك كثيرا من الاحتمالات حول مصيرها ومستقبلها.

وتحاول الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز فى ظل التغيرات الجذرية للنظم السياسية والانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية. وفى خضم الصراعات الخارجية والداخلية المحيطة بها. أن تجد لها نموذجا سياسيا ذا صبغة ديمقراطية تتبناه ويتفق مع أوضاعها الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة فيها، وتلعب المؤثرات الخارجية والداخلية للجمهوريات الإسلامية دورا كبيرا فى تشكيل هذا النموذج.

وتقدر مساحة تركستان بحوالى خمسة ملايين كيلومترمربع وهى تنقسم إلى قسمين:

- تركستان الشرقية وتخضع لحكم الصين الشيوعية وقد اسمتها سنكيانغ أى المستعمرة الجديدة.
- تركستان الغربية وكانت تخضع لحكم الاتحاد السوفيتى وهى مقسمة إلى خمس جمهوريات مستقلة الآن: أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وقرغيزستان.

تشمل تركستان الغربية جزءا كبيرا من خراسان. ويحدها غربا إيران، وجنوبا أفغانستان، وشرقا أوزبكستان، وشمالا الجزء الشمالى الغربى من كازاخستان وبحر قزوين.

كما تشمل تركستان الغربية ما كان يعرف عند المسلمين باسم ما وراء النهر.. وهو الإقليم الواسع الواقع شرق نهر جيحون من منبعه فى جبال بامير إلى مصبه فى بحر الأورال.. ويشمل جميع الأراضى الواقعة بين نهر سيحون فى الشرق ونهر جيحون فى الغرب، كما يشمل أيضا الأراضى الممتدة شرق نهر سيحون، ويمتد تعريف تركستان الغربية ليشمل أراضى كازاخستان التى يقع جزء كبير منها شمال وشرق نهر سيحون بل وشمال بحر الأورال التى يصب فيه كلا النهرين: سيحون وجيحون، وتشكل أراضى تركستان الغربية منطقة سهلية حوضية كبيرة بين كازاخستان وجبال الأورال فى الشمال، وجبال هندكوش وباميرا فى الجنوب، وجبال تيان شيان والتاى فى الشرق.

وقد شهدت فترة خلافة عمر بن الخطاب دخول الإسلام إلى منطقة جنوب جبال القوقاز وغرب بحر قزوين، حيث دخل الإسلام أذربيجان عام ١٨ هـ (٦٣٨م) على يد الصحابى حذيفة بن اليمان ثم على يد عتبة بن فرقد السلمى، كما دخل الإسلام إلى خراسان على يد الأحنف بن قيس، وبعد أن أتم المسلمون فتح بلاد فارس. تقدمت فتوحاتهم فى اتجاه بلاد تركستان الغربية حيث وصل الأحنف بن قيس إلى أعالى نهر جيحون فى عام ٣٠ هـ وذلك فى عهد عثمان بن عفان وحاول فتح بعض المناطق المجاورة للنهر.

وفى خلافة معاوية بن أبى سفيان تقدم الصحابى الحكم بن عمرو الغفارى عام ٥٠ هـ (٦٧٠م) نحو المنطقة الجنوبية من بلاد التركستان حتى اجتاز نهر جيحون فى جنوب أوزبكستان، فكان أول من اجتاز النهر بقوات إسلامية إلى داخل بلاد «التركستان».

وعندما تولى القائد العربى قتيبة بن مسلم الباهلى حكم إقليم خراسان عام ٨٨ هـ استطاع أن يعبر النهر وأن يفتح بخارى وبقية المدن، وعرفت تلك المناطق باسم بلاد ما وراء النهر، وعندما استقرت أحوال الفتح فى بلاد التركستان، أخذ الإسلام فى الانتشار فيها، ويعتبر قتيبة بحق فاتح بلاد ما وراء النهر، ومرت فتوحات بلاد التركستان الغربية فى عهد قتيبة بن مسلم الباهلى بأربع مراحل كالتالى:

المرحلة الأولى: استعاد فيها المناطق التى نقضت عهدها معه مثل طخارستان.

المرحلة الثانية: أعاد قتيبة فتح بخارى عام ٩٠ هـ.

المرحلة الثالثة: اتسمت بتثبيت الفتوحات الإسلامية فى حوض نهر جيحون وبسط نفوذ المسلمين على بلاد «الصفد».

المرحلة الرابعة: وصل قتيبة فيها بفتوحاته حتى فرغانة فى عام ٩٦ هـ ثم أتم فتح أوزبكستان ودعم انتشار الدعوة الإسلامية هناك.

فى القرن الثالث الهجرى اعتنق عدد كبير من قبائل التركستان الإسلام فى عهد الخليفة المعتصم.

وفى القرن الرابع الهجرى نقل الأتراك السامانيون الدعوة الإسلامية حتى حدود الصين.

وفى القرن الخامس الهجرى نشر الأتراك السلاجقة الإسلام فى مناطق جديدة من بلاد التركستان.

وفى العصر العباسى الثانى بدأ التفكك فى الإمبراطورية الإسلامية، وسادت النزاعات المحلية والعصبيات العرقية وقامت دويلات عديدة فصارت الإمبراطورية الإسلامية مطمعا للغزاة.

وفى القرن السابع الهجرى سيطر المغول على بلاد التركستان الغربية، ثم لم تلبث إمبراطورية المغول أن تجزأت إلى عدة دول يحكم كل واحدة منها «خان» مستقل اعتنق ديانة المنطقة التى يحكمها، فدخل خانات غرب آسيا ووسطها فى الإسلام، واعتنق خان الصين البوذية، وكان لدخول «خانات» المغول فى الدين الإسلامى تأثير كبير فى انتشار الإسلام وتكوين إمبراطورية إسلامية فى عهد الأمير «بركة خان» عام ٣٨٠ هـ، (١٤٢٢م).

وورث التتار امبراطورية المغول الواسعة فتوسعوا فى فارس والعراق والشام وآسيا الصغرى وروسيا التى بدأت فى الظهور كقوة فى المنطقة. فحاربت التتار واحتلت بلادهم. وتوسعت شرقا فى بلاد ما وراء النهر، التى كانت فى حالة من التفكك والضعف. حتى أحكم الروس سيطرتهم على آسيا الوسطى، وكان ذلك نحو عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م).

وإجمالا فقد مر تاريخ آسيا الوسطى والقوقاز بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: العصر الزاهر، بدأت من دخول الإسلام سنة ٨١ هـ (٦٣٨ م) إلى ١٤٨٠م عندما قامت الإمبراطورية الروسية.

المرحلة الثانية: عصر البطش والاستبداد القيصرى الروسى، بدأت مع إعلان «إيفان الثالث» استقلال موسكو عن سيطرة المسلمين بعد ضعف دولتهم، وبدأت الحرب الصليبية عليهم عام ١٤٨٠م واستمرت هذه الفترة أربعة قرون قاسى فيها المسلمون شتى أنواع الاضطهاد.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاضطهاد الشيوعى بدأت مع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وفى البداية ظن المسلمون أنهم تحرروا من البطش القيصرى، فمدوا أيديهم للشيوعيين الذين خدعوهم بشعاراتهم، ولكنهم استيقظوا على الحقيقة المؤلمة بأنه لم يكن بأحسن حال مما سبقه، واستمرت هذه الفترة حتى انهيار الاتحاد السوفيتى بعد ٧٠ عاما من الظلم والطغيان فى عام ١٩٩١م.

المرحلة الرابعة: بداية عصر الحرية والاستقلال من عام ١٩٩٢ حتى الوقت الحاضر.

وتملك تركستان ثروات زراعية هائلة جعلت الاتحاد السوفيتى الدولة الثانية فى إنتاج القطن فى العالم، وكانت مؤهلة لأن تكون الدولة الثانية فى إنتاج القمح، إذا توفرت لها الوسائل الحديثة، وتنتج كميات هائلة من الفواكه.

كما تمتلك ثروات معدنية جعلت الاتحاد السوفيتى الدولة الثانية فى العالم فى إنتاج الذهب والفضة، بالإضافة إلى ثرواتها البترولية الكبيرة، ولما أضيفت لها ثروة أذربيجان البترولية جعلت الاتحاد السوفيتى أكبر منتج للبترول فى العالم.

وكانت تركستان تنتج الذهب من ٢٥ منجما، والفضة من ١٦ منجما، أما الكروم فإنتاج التركستان جعل الاتحاد السوفيتى الدولة الأولى فى العالم، ويدخل الكروم فى صناعة الطائرات والأدوات الكهربائية، وفى تركستان أيضا ٤٦ منجما للحديد، و٢٣ منجما

للرصـاص و ٦٣ منجما للصوديوم و ١٣ منجما للكبريـت، وكمية هائلة من الفحم، وكمية جيدة من اليورانيوم الذى مكن الاتحاد السوفيتى من تنفيذ برنامجه النووى.

يشكل المسلمون «بالمعنى الثقافى القومى» أغلبية فى الجمهوريات الإسلامية ويبلغ عدد سـكان الجمهوريات الست حوالى ٥٦ مليون نسمة منهم حوالى ٤٥ مليون مسلم يقيمون فى تلك الجمهوريات.

وتتاخم الجمهوريات الإسـلامية جغرافيا إيران وتركيا وباكسـتان وأفغانستان، وتعتبر الدول الثلاث الأولى منافذها على البحار الدولية.

وينتمى مسلمو الجمهوريات الإسلامية الست إلى ٣ مجموعات عرقية هى:

المجموعة الأولى: مجموعة الشعوب التركستانية، وتضم ٨٥ ٪ من المسلمين، معظمهم من سكان أوزبكستان وكازاخسـتان وأذربيجان وتركمانستان وقرغيزستان وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية وهم أقرب ثقافيا إلى تركيا.

المجموعة الثانية: مجموعة الشعوب الإيرانية وتضم نحو ٨,٤٪ من المسلمين ويتمركزون فى طاجيكسـتان أساسـا، وهؤلاء أقرب حضاريا وثقافيا إلى إيران وإن لم يكونوا شيعة كما هو الحال فى سكان أذربيجان.

المجموعة الثالثة: مجموعة الشـعوب الأيبروقوقازية، وهؤلاء يعيشون فى مجموعات متفرقة فى القوقاز وروسيا.

ومنذ أن لاحت فى الأفق بوادر تفكك الاتحاد السوفيتى اتجهت أنظار القوى الإقليمية والدوليـة ولاتزال إلى كل من إيران وتركيا للتعرف على طبيعة طموحاتها فى الجمهوريات الإسـلامية وذلك للأهمية التى تمثلها طموحاتهما ومواقفهما من الاسـتقرار السياسى لهذه الجمهوريات.

ولا يزال يثار التساؤل حول حقيقة وطبيعة طموحات الدولتين فى الجمهوريات الإسلامية انطلاقا من عدة اعتبارات لعل أهمها:

– طبيعة علاقات إيران وتركيا بالجمهوريات الإسلامية تاريخيا، واقتصاديا، وجغرافيا، وثقافيا، وعقائديا.

– طبيعة علاقات الدولتين بالقوى الإقليمية والدولية: روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية ومدى تأثيرها على هذه الطموحات، وتمثل علاقة الجمهوريات الإسلامية بإيران

وتركيا جزءا أساسيا من علاقتهم بنطاقهم الإقليمى الأوسع، وبالتالى فإن الاهتمام المتبادل بينهم يشكل جزءا من مصالح وأهداف سياساتهم الخارجية، فالأتراك والإيرانيون ومسلمو الجمهوريات الإسلامية ينتمون إلى كيانات سياسية لها مجموعة من القسمات المتميزة. فهناك الانتماء إلى حضارة واحدة هى الحضارة الإسلامية، وهناك أواصر تضرب بجذورها فى عمق التاريخ وهناك التداخل على مستوى التكوين الاجتماعى للسكان وهناك أيضا مجموعة المصالح المتشابكة التى ترتبط بنواح متعددة. مثل هذا التشابك فى النسيج التاريخى والثقافى والاجتماعى والسياسى يفرض نفسه بقوة على واقع هذه الدول على نحو يصعب بل ويستحيل تجاهله. إن الإمكانات والعوامل الأساسية متوافرة لكى تمتد العلاقات بنيهم إلى مختلف المجالات. ويرى المحللون أن انبعاث الجمهوريات الإسلامية أعاد للشرق الأوسط أبعاده التاريخية عندما طوى الحدود ما بين الشرق الأوسط وكتلة الجمهوريات الإسلامية التى تنتمى عقائديا وثقافيا إلى الشرق الأوسط التاريخى.

ولقد اندفعت الجمهوريات الإسلامية وهى فى طور التأسيس وترسيخ الذات إلى مختلف القوى الإقليمية والدولية بالذات إيران وتركيا انطلاقا من حاجتها إلى:

- الاعتراف السياسى وتبادل الدبلوماسيين معها.
- المعونات المالية العاجلة التى تساعدها على تجاوز أزماتها المعيشية ومشكلاتها الاقتصادية.
- المعونات التنموية التى تساعدها فى تطوير مجتمعاتها اجتماعيا وثقافيا وعلميا واقتصاديا وتكنولوجيا، وبخاصة أنها دول تؤسس ذاتها من جديد وتقف على مفترق طرق فى توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل الصراع بين إيران وتركيا على النفوذ فى الجمهوريات الإسلامية محورا واحدا فى جملة نقاط التماس والصراع الطويل بين الدولتين، إذ يعود تاريخ الصراع الإيرانى التركى إلى القرن السادس عشر الميلادى، عندما أعلن إسماعيل الأول مؤسس الدولة الصفوية فى إيران نفسه شاهاً، وجعل المذهب الشيعى مذهب الدولة الصفوية. وفى المقابل تمسك العثمانيون بالمذهب السنى، واصطبغ الصراع السياسى بين الدولتين، العثمانية والصفوية القائم على مصالح جغرافية سياسية بالصبغة العقائدية التى أكسبته عمقا كبيرا، فى محاولة كل منهما فرض هيمنتها على العالم الإسلامى ولعب دور الدولة الكبرى فيه.

وبالرغم من تقهقر تأثير النزعة المذهبية بين الدولتين إبان حكم الأنظمة العلمانية فيهما أتاتورك والسلالة البهلوية بفعل عوامل سياسية وأيديولوجية طغت على النظام الدولى. كان من أبرزها ظهور سياسة الاستقطاب، والحرب الباردة، والصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب، وانخراط كل منهما فى نظام الاستقطاب العالمى. ودخولهما فى فلك المعسكر الغربى، الذى فرض عليهما اتباع سياسات تحالفية تتمشى مع الخطوط العامة للمعسكر الغربى فى مواجهته مع المعسكر الشرقى. إلا أن الصراع بينهما على الهيمنة وبسط النفوذ فى المنطقة استمر بفعل قوى أخرى، تمثلت فى النزعة العرقية القومية التركية والفارسية. ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى. وانهيار سياسة الاستقطاب والأيديولوجية الشيوعية عاد الصراع القديم الجديد ليطغى على العلاقات الإيرانية التركية. وتركزت طموحات البلدين فى الجمهوريات فى التأثير على جوانب متعددة فى داخلها. وذلك يعود بالأساس إلى عوامل مختلفة تتعلق بكلا البلدين، ويغطى مساحة أكبر فيها تشمل النواحى المذهبية والعرقية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، وتهدف كل منهما إلى لعب دور فاعل ومؤثر فى المنطقة، والمشاركة الفعلية فى إقامة نظام إقليمى جديد.

ويعتبر الصراع المستمر حول مستقبل الجمهوريات الإسلامية من أهم الإفرازات الجيوبوليتيكية التى ترتبت على تفكك الاتحاد السوفيتى. إذ نشب بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية صراع بين القوى الدولية والإقليمية التى تحركت باتجاه المنطقة من الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل إلى إيران وتركيا.

وتتميز الجمهوريات الإسلامية بأنها تمتلك إمكانات إنتاجية ومعطيات جغرافية وسياسية جيدة، وسوقا استهلاكية واسعة، إلى جانب امتلاك بعضها قدرات عسكرية واستراتيجية ونووية. فجميع هذه المواصفات تجعل الجمهوريات الإسلامية موضعا للصراع بين أطراف عدة دولية وإقليمية. أبرزها مثلث الصراع الروسى الإيرانى التركى، التى تجرى كلها فى سباق محموم لكى تفوز بمكاسب، وتؤسس نقاط ارتكاز فيها.

الاختراق الإيرانى ومواجهة الدور الأمريكى والسوفيتى

تملك إيران من المقومات الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية ما يؤهلها للتأثير فى موازين القوى فى المنطقة بصورة أساسية ومباشرة.

فإيران تملك الموقع الجغرافى المميز. وتعتبر المانع الطبيعى بين عدة دول الجمهوريات الإسلامية فى الشمال، والخليج والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب، والعراق فى

الغرب، وتركيا فى الشمال الغربى. وباكستان وأفغانستان فى الشرق، كما تملك إمكانيات التأثير السياسى والدينى فى الجمهوريات الإسلامية ذات الأغلبية الشيعية، وتتمتع إيران بأهمية استراتيجية عالية، إذ تتحكم فى مضيق هرمز، الذى يعتبر حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى، بحيث تستطيع القوة التى تسيطر عليه، التحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الصناعى فى مجملة بالطاقة. فمن خلاله تمر، كل عشر دقائق، ناقلة بترول أى ما يساوى ٦٢٪ من موارد العالم النفطية، و ٩٠٪ من حاجة اليابان من البترول و ٧٠٪ من استهلاك دول السوق الأوروبية المشتركة، و ٢٢٪ من استهلاك الولايات المتحدة، كما يعتبر مضيق هرمز المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج، ولقد كان استيلاء إيران على جزر الإمارات الثلاث «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» فى عام ١٩٧١ بعد جلاء بريطانيا من العوامل التى زادت من أحكام قبضتها على الخليج.

وطبقا لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى عاد واعترف بها الرئيس العراقى، بعد غزوه للكويت، أصبحت إيران تشاطر العراق الملاحة فى شط العرب.

كما تملك إيران مخزونا هائلا من البترول الخام، وإنتاج يصل إلى نحو ٣ ملايين برميل يوميا، وتملك أكبر مصفاة لتكرير البترول فى عبدان، مما يجعل لها ثقلا يعتد به فى سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول، يضاف إلى ذلك أيضا أن إيران تشغل مساحة تبلغ ٦٢٧٠٠٠ ميل مربع تمثل أكثر من خمسة أمثال مساحة بريطانيا وإيطاليا، كما تساوى مساحة ولاية تكساس ونيومكسيكو وأريزونا وكاليفورنيا الأمريكية، وتعتبر إيران ذات كثافة سكانية عالية وتتمتع بإمكانيات عسكرية تجعل منها القوة العسكرية الأولى فى الخليج، بالذات بعد الضربة التى تلقاها العراق بعد غزوه الكويت.

وقد تطورت إبان الحكم الشيوعى فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى، ونمت طبقة من رجال الدين غير الرسميين بالرغم من الحظر الرسمى لها، كانت تتمتع بشعبية وتأثير سياسى كبيرين، هذه الطبقة لم تتوقف عن الدعوة لإقامة أنظمة سياسية ذات توجهات إسلامية.

كما تأسست جماعات دينية مستقلة عن السلطات السوفيتية فى داخل الجمهوريات، لها تأثير سياسى كبير على العامة مثل حزب النهضة الإسلامية الذى نشأ بشكل غير قانونى وغير رسمى فى مختلف الجمهوريات، وقد اندلع الشعور الإسلامى لدى المسلمين

فى الجمهوريات الإسـلامية بعد هزيمة القوات السـوفيتية فى أفغانستان على يد المقاومة الأفغانية، وتحركت الجمهوريات لتأكيد استقلالها القومى سياسيا وثقافيا وعقائديا.

كما كان لمقاومة الثورة الإيرانية الإسلامية للهيمنة الأمريكية تأثير قوى فى الجمهوريات، التـى نزعـت منذ اندلاعها فى مارس ١٩٧٩ إلى تصدير ثورتها لمسـاندة القوى التى تتبنى نفس أفكارها. واعتبر الدور الخارجى الفعال، عن طريق التدخل فى شئون الدول الأخرى، ركيزة أساسية لتوظيف العامل الإسلامى الثورى أو العامل الدولى التوسعى، لأن إيران تعتقد بأن زعامتها الإقليمية تتحقق عن طريق قيام نظام إقليمى إسـلامى وليس قومى، وانطلاقا من ذلك فإن إيران تسـخر دعمها للحركات الإسـلامية فى علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياستها الخارجية، ويعتبر التيار الداعى لتصدير الثورة أن هذا الأسـلوب هو أحد سـبل حمايتها من الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للنموذج الإيرانى بل بتقديم المسـاعدات والدعم للقوى السياسـية المعادية للنظم فى العالم الإسلامى، لإنشاء حكومات على النمط الإيرانى.

وقـد طالـب الخمينى بتكـرار ثورة إيران فى الدول الإسـلامية الأخـرى كخطوة نحو الوحدة مع إيران لمواجهة أعداء الإسلام، وكان يرى أن للثورة الإيرانية دورا عالميا لمساندة المحرومين عبر العالم. وأكد ضرورة تصدير الثورة لكل مكان انطلاقا من مبدأ أن الإسـلام يدافع عن الشعوب المستضعفة ولا يعترف بالحدود بين الدول الإسلامية.

وقد اتفقت معظم الأدبيات الثورية الإيرانية على حث الشعوب الإسلامية على التخلص من حكوماتها التى تخدم مصالح أعداء الإسلام، وركزت هذه الأدبيات على إبراز النموذج الإيرانى بوصفه النموذج الثورى الإسلامى الوحيد.

وتعتـبر إيران تصديـر الثورة واجبا دينيا وليس مجرد هدف سياسـى يتمثل فى جعل علاقات إيران الخارجية مع الشـعوب وليس مع الدول ويتطلب من إيران تقديم مساعدات مالية وعسكرية، بالإضافة إلى التدريب العسكرى والتلقين العقائدى لهذه الحركات.

وقد عكس الدسـتور الإيرانى هذا التوجه العام، فمن أهداف الجمهورية الإسلامية التى تحددت فى ديباجته السـعى مع الحركات الإسلامية لبناء الأمة العالمية وإنقاذ المحرومين فى كل مكان على الأرض، وأشارت المادة ١٥٤ إلى التزام إيران بالعمل لإقامة حكومة الحق والعدل فى أرجاء الأرض، وحماية الكفاح الشـرعى للمسـتضعفين ضد المستكبرين فى أى

مكان فى العالم. وعقب تولى رفسنجانى رئاسة الجمهورية عبر عن رفض فرض الثورة على المسلمين خارج إيران. بينما طالب الحركات الإسلامية خارج إيران باتخاذ الثورة الإيرانية قدوة ومثالا لها. وبالسعى لإيصال صوت الثورة إلى الناس. ولكنه عاد فى ربيع ١٩٩٢ فى اجتماع لرجال الدين فى طهران، وفى معرض مخاطبته للمؤتمر اعتبر رفسنجانى تصدير الثورة واجب إيران تجاه المستضعفين فى العالم أجمع.

وكان سعى إيران إلى لعب دور إقليمى فاعل فى المنطقة، استنادا إلى شعارات تصدير الثورة وطرح النموذج الإيرانى للدول المجاورة. يعد من الثوابت الأساسية الخارجية الإيرانية. فإن التطورات الأخيرة فى المنطقة بدءا باندحار العراق أثر غزوه للكويت، وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى، واستقلال الجمهوريات الإسلامية، وزوال الخطر الذى كان يهدد إيران على حدودها الشمالية لعقود طويلة. ونمو الميول الإسلامية فى آسياالوسطى. قد عزز وضع إيران كمركز للثورة الإسلامية. ودعم جهودها نحو إنشاء ما يسمى بالأممية الإسلامية وطرح نموذجها «الثورى» الذى تقدمه كمثال لكافة الحركات السياسية الإسلامية فى المنطقة مع تصاعد وتيرة العمل التصادمى للحركات السياسية الإسلامية مع أنظمة الحكم.

وتقود إيران اليوم حملة معقدة ونشطة لمد نفوذها عبر المناطق الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز وعبر العالم الإسلامى ككل لبناء وتطوير كتلة إسلامية من الدول التى سوف تخلق قوة إقليمية مهيمنة تجعل من إيران مركز دوليا نشطا.

تتطلب الاستراتيجية الإيرانية لبسط النفوذ والهيمنة ومقاومة ضغوط القوى الإقليمية المنافسة ولعب دور إقليمى مميز. وجودا عسكريا واقتصاديا وسياسيا مكثفا لها فى المنطقة، ومن مقومات هذا الوجود أن تتمكن إيران من امتلاك الجديد والجيد من الأسلحة النوعية لمواكبة الألفية ومقابلة طموحاتها، وتعتبر إيران أن الوقت مناسب لتحقيق أهدافها التسليحية انطلاقا من:

- حاجة روسيا ودول الكومنولث والصين وكوريا الشمالية إلى العملة الصعبة مما يدفع بها إلى تجاوز الإنذار الأمريكى والاستمرار فى بيع الأسلحة لإيران.
- انهماك الإدارة الأمريكية فى مشاكلها.

وتحاول إيران تعزيز ترسانتها العسكرية لاسيما النووية. ويشمل البناء العسكرى الإيرانى بناء منظومات أسلحة استراتيجية دفاعية ورفع مستوى القوات التقليدية. بالإضافة إلى محاولة عرض القدرات الكيميائية والبيولوجية والنووية.

ويشـير تقرير للكونجرس الأمريكى أن إيران أصبحت دولة نووية وأنها تملك أسـلحة نووية وصواريخ تحمل رؤوسـا نووية، ويكشف التقرير أن إيران حصلت على أربعة رؤوس حربية نووية من كازاخستان، وأن الرؤوس الحربية وصلت إلى إيران عن طريق تركمانستان، لا سيما أن منطقة الحدود مفتوحة حيث تقوم إيران الآن بعملية واسعة النطاق لبناء الجسور ومد الطرق فى منطقة الحدود بينها وبين تركمانستان من أجل تسهيل نقل الشحن الثقيل، ويتحدث التقرير عن مفاوضات إيرانية مع الجمهوريات الإسـلامية، ولاسـيما كازاخستان وطاجكستان وأذربيجان وتركمانستان.

وكانت إسـرائيل قد طلبت من رئيس جمهورية كازاخسـتان «نور سلطان نزار بابيف» أثناء زيارة قام بها لإسرائيل فى يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥، سحب العلماء النوويين والفيزيائيين الـكازاخ الذيـن يعملون فى البرنامجين النـووى والكيميائى الإيرانيين الذيـن انتقلوا إلى إيران عام ١٩٩٢ بعدما أصبحوا عاطلين عن العمل فى كازاخستان، اثر تخليها عن أسلحتها النووية التى نقلت إلى روسيا، وتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الدولية، وقد ضمنت إسرائيل للرئيس «نزار بابيف» مساعدات مادية وعقدت معاهدات اقتصادية وأمنية معها، مقابلْ التخلى عن مساعدة إيران نوويا.

ولقد مر البرنامج النووى الإيرانى بثلاث مراحل هى:

المرحلـة الأولى: بدأت فى عهد الشـاه، امتلكت فيها إيـران مفعلا نوويا تجريبيا من الولايات المتحدة، كما ساعدتها ألمانيا فى إعداد برنامج نووى لإنشاء مفاعل للطاقة النووية فى بوشـهر، وكان من المتوقع أن تسـتطيع إيران إنتاج سـلاح نووى مع نهاية ثمانينيات القرن الماضى، إلا أن الخمينى قام بإلغاء جميع صفقات المفاعلات السابقة مما اضطر كثيرا من علماء الذرة الإيرانيين إلى مغادرة البلاد بعد قيام الثورة.

المرحلـة الثانية: بدأت إيـران فيها إحياء برنامجها النـووى، فوضعت فى منتصف ثمانينات القرن الماضى برنامجا مكثفا لتنمية قدراتها النووية وفق أسس:

– إنشـاء بنية نووية أساسـية حيـث افتتحت مركزا للأبحـاث النووية فى أصفهان، وسعت للحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة.

– توسيع دائرة التعاون النووية مع بعض الدول مثل الصين وكوريا الشمالية والأرجنتين وباكستان والهند.

– العمل على تطوير البحث فى المجال النووى.

– تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين فى المجال النووى، والعمل على إعادة علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا بعد الثورة وإرسال المتخصصين للخارج لتلقى التدريبات العملية المتقدمة.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال سياسة الاستقطاب والحرب الباردة، فلقد سعت إيران لامتلاك السلاح النووى استعدادا لاحتمالات حدوث مواجهة عسكرية مع قوى إقليمية أو دولية والسعى لبناء كتلة إسلامية قوية تقودها إيران، على افتراض أن امتلاكها للسلاح النووى قد يقلل من احتمالات المواجهة مع هذه القوى.

ولقد حولت طموحات إيران للوصول إلى زعامة العالم الإسلامى، صراعها مع تركيا على النفوذ فى الجمهوريات الإسلامية إلى صراع يتضمن أبعادا تاريخية وجغرافية وثقافية.

وجعل انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه إيران، ولأول مرة منذ عقود طويلة لا تشترك بحدود مع روسيا الأمر الذى أدى من جهة إلى اختفاء تهديد طالما أقلق إيران، وفتح من جهة أخرى فرص توطيد علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية التى تشترك معها فى أصول تاريخية وجغرافية وثقافية.

ففى ندوة عن «تحول الاتحاد السوفيتى وانعكاساته على العالم الثالث» التى عقدت فى طهران فى مطلع مارس ١٩٩٢ شدد على أكبر ولايتى وزير خارجية إيران فى افتتاح الندوة على الدور الحيوى لجمهورية إيران الإسلامية فى منطقة آسيا الوسطى مركزا أن بلاده معنية بالتطورات فى الجمهوريات الإسلامية الجديدة بسبب القرابة الجغرافية والتاريخية والثقافية.

تاريخيا فإن إيران تعى ضخامة دورها التاريخى منذ زمن بعيد، فهى لا تنزع من ذاكرتها القومية أمجاد الإمبراطورية الفارسية، فإيران قد اضطلعت بدور رئيسى، ثقافيا وسياسيا فى آسيا الوسطى طوال ألف عام ولايزال التراث الفارسى عميق الجذور فى أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان وكازاخستان على الرغم من حلول مجموعة من اللغات التركية محل اللغة الفارسية.

وجغرافيا فإن المؤرخين يذكرون أن أجزاء من آسيا الوسطى بما فيها بخارى كانت واقعة تحت السيطرة الإيرانية فى منتصف القرن ١٨م فى عهد السلطان نادر شاه، وتتمتع إيران

بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمانستان كما ترتبط مع كازاخستان وتركمانستان بالأطلال على بحر قزوين الذى يفتح لها المجال لتجارة بحرية مزدهرة.

وتدرك إيران أهمية موقعها الجغرافى ولا تنزع من حساباتها الجيوسياسية أنها تمثل حلقة الوصل بين آسيا الوسطى والمحيط الهندى. وبين الشرقين الأوسط والأقصى. فلقد حرر انهيار الاتحاد السوفيتى إيران ولأول مرة من الخطر القادم من الشمال. لقد كانت النزعة التوسعية الروسية ثقيلة الوطء. ومع زوال هذا العبء انفتحت أمامها من جديد منافذ التنفس الطبيعى باتجاه اسيا الوسطى والقوقاز. وتركز إيران الآن اهتمامها السياسى والإقليمى على المنطقة بكاملها، التى تشكل ساحة نشاطها.

وتهدف إيران لتكوين نفوذ جغرافى استراتيجى يمتد من أفغانستان فى الشرق. إلى المغرب العربى فى أقصى الغرب. بالإضافة إلى الشرق الأوسط التقليدى الذى يشمل آسيا الوسطى والقوقاز، الأمر الذى أثار مخاوف القوى الإقليمية. فقد تحدث تقرير للمخابرات الروسية أعده رئيس المخابرات الروسية الأسبق «يفجينى بريماكوف» عن مطامح إيرانية لإنشاء امبراطورية فارسية جديدة تضم أفغانستان وطاجكستان وأجزاء من أوزبكستان التى سيبلغ تعدد سكانها أكثر من مليون نسمة. وتبرز كمنافس لروسيا فى آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.

وثقافيا ففى خطاب لوزير خارجية إيران على أكبر ولايتى. فى مؤتمر التعاون الثقافى والعلمى والتعليمى مع دول آسيا الوسطى الذى عقد فى طهران فى نوفمبر ١٩٩٢ تحت رعاية اليونسكو والحكومة الإيرانية أكد وزير الخارجية الإيرانى على الدوافع الدينية والتاريخية والثقافية والعرقية وراء دور إيران فى آسيا الوسطى والقوقاز. مركزا على التجانس الثقافى فى ظل موروث إسلامى. وثقافة إيرانية ولغة فارسية داعيا دول المنطقة إلى إحياء موروثها الدينى والثقافى كسبيل لتأكيد استقلالها السياسى. وأكد البيان الختامى للمؤتمر على القيم الروحية التى صنعت النسيج الاجتماعى الثقافى المشترك. وعامل المصالح بين إيران ودول آسيا الوسطى.

تبلغ مساحة إيران نحو ١٦٣٦ مليون كم مربع، وبتعداد سكانى يبلغ نحو ٧٠ مليون نسمة. ويزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية فى إيران تعرضها لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لاتهامها إيران بتسريع برامجها النووية. ومساندة الإرهاب ومعارضة اتفاق السلام فى الشرق الأوسط. إضافة إلى الضغوط التى تتعرض لها مجمل الدول النفطية من تدهور فى أسعار النفط.

وتهدف المقاطعة الأمريكية من خلال سياسة الاحتواء التى تمارسها ضد إيران إلى تسريع تدهور الأوضاع الاقتصادية لتشكل عامل ضغط رئيسيا على إيران. فإما إجبارها على تغيير جوهرى فى مواقفها تجاه برامجها النوية وموقفها من مفاوضات السلام واتهامها بدعم الإرهاب أو تغيير نظام الحكم بفعل تلك الضغوط.

ولا تبدو دول الجوار الإيرانى مناطق مستقرة بل إنها تشكل ضغوطا إضافية عليها. فالأوضاع فى العراق غير مستقرة كما يوجد فى إيران ما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون لاجئ عراقى، وعلى حدودها مع تركيا كذلك الأوضاع غير مستقرة نتيجة لوجود الجماعات الكردية المسلحة التى تناوئ السلطة فى إيران، وعلى حدودها مع أفغانستان يوجد نحو مليون لاجئ أفغانى فى إيران، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسى فى أفغانستان نفسها الأمر الذى يزيد الضغوط عليها ويضيف من أعباء الحكومة. وتشكل الجمهوريات الإسلامية فى خضم هذه الأوضاع متنفسا لإيران هى فى أمس الحاجة إليه لما تملكه من ثروات وإمكانيات وفيرة.

وتتطلع إيران إلى كسب السباق على النفوذ فى الجمهوريات الإسلامية لما تمثله هذه الجمهوريات من سوق استهلاكية واسعة. كما تتطلع إيران إلى إطلاق الصادرات النفطية إلى الجمهوريات الإسلامية وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كما تسعى إيران أيضا إلى تطوير وسائل النقل لهذه الجمهوريات أو معها الأمر الذى سينعكس ايجابيا على الأوضاع الاقتصادية فيها. ويخدم إيجابيا طموحاتها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال فقد بوشر بإنشاء خط مباشر لسكك حديد دولية إلى تركمانستان.

ولم يقتصر النشاط الإيرانى على الجمهوريات الآسيوية وحدها، وإنما اتجهت أيضا إلى نشاط آخر مكمل تمثل بالاتصال الوثيق مع الدول المشاطئة لبحر قزوين «روسيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان» وقد وافقت إيران على إنشاء خطوط جديدة للنفط عبر أذربيجان لتموينها وتموين أوكرانيا بالنفط الإيرانى.

ويشير المحللون إلى أن إيران تبنت موقفا معتدلا إزاء آسيا الوسطى والقوقاز بالتركيز على الجانب الاقتصادى وفتح فرص توسيع العلاقات بالمنطقة، والتأكيد على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المتبادلة أكثر من العوامل الأيديولوجية خاصة فى ضوء عداء النخب السياسية الحاكمة فى الجمهوريات الإسلامية لهذه العوامل، وفى مواجهة التنافس التركى، وتحاول

إيـران تغيير صورتها من قوة عدم اسـتقرار، إلى شـريك تجارى متميـز. ويمكن ارجاع هذه الواقعية إلى تزايد ثقل منطق الدولة والمصلحة القومية فى مواجهة المنطق الأممى الثورى، كما يمكن ارجاعها إلى نقص الموارد المالية وقيود اقتصادية أخرى على دور إيران الإقليمى بما لا يجعلها قادرة على حل المشكلات الاقتصادية للمنطقة لوحدها وبما يدفع للاعتدال.

تتجـه إيران إلى الجمهوريات بقوة وتأخذ بمختلف الوسـائل التـى تقرب بينها وبين الجمهوريـات. سـواء الدبلوماسـية أو السياسـية أو الاقتصادية أو الثقافيـة والحضارية أو العسكرية.

فعلى المسـتوى الدبلوماسـى يتمثل اختراقها للجمهوريات من خلال الزيارات المتكررة والمتعاقبة للرئيس الإيرانى أو وزير خارجيته للجمهوريات. وفتح السفارات والقنصليات بها. وعملت الدبلوماسـية الإيرانية على ادخال الجمهوريات الإسلامية فى الهيئات الإسلامية الدولية وبالأخص منظمة المؤتمر الإسلامى. حيث دعت فى مؤتمر القمة الإسلامية فى داكار فى ديسمبر ١٩٩١ إلى ضم الجمهوريات الإسلامية فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

وأما على المستوى الاقتصادى التجارى فيتمثل فى عقد الصفقات الاقتصادية والتجارية وحضاريا وثقافيا فيتمثل فى حرصها على نشـر اللغة الفارسـية فى الجمهوريات وتأسيس منظمة الناطقين باللغة الفارسية بالاشتراك مع طاجيكستان. وعسكريا فإنها تسعى لاستقطاب علماء الذرة فى الجمهوريات والحصول على صواريخ وأسلحة نووية منها، كما تبعث إيران بعلماء الدين إلى الجمهوريات لإلقاء المحاضرات حول تعاليم الإسلام. وبجانب رغبة إيران نشر نموذجها الثورى، فإنها لا تهمل رغبتها فى تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية فى الجمهوريات الإسلامية، ويتمثل ذلك فى عقد الاتفاقيات الاقتصادية وكسب التحالفات.

وتمثلت مبادرات إيران للانفتاح على الجمهوريات فى اتجاهين:

- عقـد قمة دول منظمة التعاون الاقتصـادى التى عقدت فى طهران فى ١٧ فبراير ١٩٩٢ إحيـاء للمنظمة الإقليمية للتعاون الإنمائى التى سـبق أن تشـكلت عام ١٩٦٥ فى عهد الشـاه وحلها الخمينى بعد أن وصفها بأنها أداة أمريكية. وكانت تضم إيران وباكستان وتركيا فقط، ودعت إيران خلال القمة إلى قبول الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز، «حضرت كازاخسـتان كمراقب» وقد أثارت إعادة إحياء المنظمة حفيظة القوى الإقليمية خوفا من تحويلها إلى سوق إسلامية مشتركة تمثل نحو ٢٥٠ مليون نسمة.

- إعلان الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى عن قيام تعاون جديد بين الدول المطلة على بحر قزوين، التى تشمل إيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وروسيا الاتحادية، وهو إطار للتعاون يضم دولتين مهمتين لا ترتبطان بمنظمة التعاون الاقتصادى وهما روسيا وكازاخستان. وأصبح مقر هذه المنظمة الجديدة طهران.

وقد عقدت الدول المطلة على بحر قزوين عددا من اللقاءات أهمها المؤتمر الذى عقد فى إيران فى أبريل ١٩٩٢م وصدر عنه بروتوكول تسهيل النقل والشحن البحرى بين الدول الأعضاء، وحدد البروتوكول عددا من المرافئ المطلة على بحر قزوين كمرافئ ترانزيت للبضائع، من هذه الدول وإليها، والأمر اللافت للنظر فى هذا البروتوكول أنه أدخل فى عداد مرافئ الترانزيت السابقة. مرفأى بندر خمينى وبندر عباس الموجودين فى الخليج قرب مضيق هرمز، وهذا يدل على أن السياسة الاقتصادية التى تعتمدها إيران مع دول المنطقة تسعى إلى ربط الخليج بها أيضا، وهذا ينسجم مع تطلعات إيران الإقليمية ودعوتها إلى إنشاء السوق الإسلامية المشتركة التى ستجعل منها محطة مركزية أساسية، كما ستحقق عملية الربط هذه مردودا اقتصاديا ومردودا سياسيا كبيرين.

ولقد حاولت إيران منذ الثمانينيات إيجاد بديل عن مضيق هرمز لتصدير نفطها فى حال أى اضطراب أمنى قد يغلقه. ولذلك فإن مشروع السوق الإسلامية المشتركة ووسائل النقل الجديدة «سكك حديد وأنابيب نفط» قد تؤمن لإيران هذا السبيل البديل من خلال وسط آسيا إلى أواسط أوروبا.

ومن جملة الوسائل التى اتبعتها إيران للنفاذ إلى الجمهوريات ما يلى:

- قامت إيران فى ديسمبر ١٩٩١م بالتوقيع على اتفاقية مع الجمهوريات الإسلامية لمد خطوط سكك الحديد ووسائل المواصلات والاتصالات بينها. بهدف ربطها بالخليج وبالتالى المياه الدولية الحرة.

وقد باشرت إيران فى تطوير وسائل النقل داخل الجمهوريات ومعها.

- عقدت إيران اتفاقية مع روسيا فى ١٩٩١ لإزالة عوائق الحدود فيما بين الجمهوريات وإيران.
- دخلت إيران فى اتفاقات إنشاء خطوط جديدة لنقل النفط عبر أذربيجان لتموين أذربيجان وأوكرانيا بالنفط الإيرانى. ويمثل اتفاقها مع أوكرانيا نشاطا مكملا لدورها، واتصالها الوثيق بالدول المشاطئة لبحر قزوين.

- قامت إيران بالتوقيع على عدد من اتفاقات النقل الجوى الثنائى بينها وبين الجمهوريات الإسلامية.
- توقيع عدد من الاتفاقات للتعاون الثنائى بينها وبين الجمهوريات الإسلامية.
- توقيع اتفاقية تعاون مع كازاخستان فى مجال البحوث والتكنولوجيا النووية.
- كما قدمت إيران مساعدات لبناء مساجد ومدارس دينية فى كافة الجمهوريات.
- كما اقترحت إيران إقامة أمانة عامة دائمة لحركة عدم الانحياز يكون مقرها طهران.
- أما على المستوى الثقافى فقد رعت إيران بالتعاون مع اليونسكو فى نوفمبر ١٩٩٢ مؤتمرا للتعاون الثقافى والعلمى والتعليمى مع دول اسيا الوسطى. ففى البيان الافتتاحى للمؤتمر نوه مدير عام اليونسكو بالدور المهم للغة الفارسية والثقافة داخل إيران فى صياغة روابط إقليمية جديدة، لتمتع إيران بتعاطف وتفهم الدول المجاورة.

أما وزير الثقافة والتعليم العالى الإيرانى فقد دعا إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والإحساس بالأمن الجماعى، من خلال قيام تعاون إقليمى وإقامة إطار مؤسسى للتعاون العلمى والثقافى على أن ترتكز التنمية على ثقافة محلية والعداء للاستعمار والهيمنة، وهو أمر برأى الوزير الإيرانى يتعدى إمكانيات أى دولة على حدة. ويتطلب الجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة. والمصالح المتبادلة فيما بينها فى ضوء الروابط التاريخية والقيم الدينية.

وعرض الوزير الإيرانى مساعدة إيران فى تطوير البحوث والمراكزالتعليمية المشتركة، وتبادل الخبرات وتدريب المدرسين والطلاب وتطوير شبكة الاتصالات فيما بين الدول الأعضاء.

- كما قامت إيران بتمويل معهد دراسات آسيا الوسطى ودعمه فى بلورة نموذج تنموى صالح للظروف المحلية فى المنطقة.
- كما أبدت استعدادها للمشاركة فى تمويل المشاريع والبرامج المختلفة ودعم التعاون فى مجالات الإعلام والثقافة والاتصالات والعلوم وتمويل طباعة الكتب المدرسية بالمنطقة.
- قيام مؤسسة الإرسال الإيرانية بالمشاركة فى إقامة اتحاد الإذاعات والتليفزيون فى دول آسيا الوسطى.

وتشكل تركيا وطموحاتها المتعددة فى آسيا الوسطى والقوقازأكبر معوقات الدور الإيرانى فى المنطقة، إلا أن هنالك جملة معوقات أخرى تعترض طريق النفوذالإيرانى وتتمثل فى:

- عدم قدرة إيران فى الوقت الحاضر على توظيف الخلاف الأيديولوجى بين المعسكرين لكسر طوق الحصار الأمريكى عليها. كانت إيران فى ظل سياسة الاستقطاب فى وضع يسمح لها، فى آن واحد استغلال القلق الأمريكى إزاء الأطماع السوفيتية لتعارض توجهاته مع السياسات الغربية.وابتزاز الاتحاد السوفيتى لتعارض توجهاته مع السياسات الغربية وابتزاز الاتحاد السوفيتى لتعارض توجهاته مع السياسات الغربية.
- التحول فى طبيعة الصراع الدولى من التركيز على البعد الأيديولوجى إلى تقديم البعد الحضارى الثقافى للصراع، أى تقديم ظاهرة الصحوة الإسلامية أو الإسلام الأصولى كعدو بديل عن الشيوعية، وقد صار الحديث عن مخاطر التهديد الإسلامى وضرورة التحرك لمواجهته أمرا مألوفا.

الأمر الذى يعقد جهود إيران فى استمرار تبنى فكرة تصدير الثورة واعتبار الجمهوريات الإسلامية ساحة مواتية لتطبيق أسلوب الحكم الإيرانى.

- حرص الجمهوريات الإسلامية على إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة لوضعها الاقتصادى والسياسى، بل إن بعض الجمهوريات أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.
- اعتناق معظم الجمهوريات للمذهب السنى بينما تعتنق إيران المذهب الشيعى الذى لا تعتنقه سوى طاجكستان.
- لا تخلو الساحة الداخلية لإيران من مشاكل ومعوقات لها انعكاساتها على السياسة الخارجية والدور الإيرانى إقليميا

ومن أبرزها المشاكل الاقتصادية الناجمة عن حرب الثمانى سنوات مع العراق وضغوط الحصار الاقتصادى الأمريكى عليها.

ويرى بعض المحللين أن العلاقة بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى تفتقر لصيغة التكامل. ففى الوقت الذى تفتقر فيه جمهوريات آسيا الوسطى لرؤوس الأموال، والقطاعات الخاصة القوية والاتصالات مع مراكز الأعمال التجارية الدولية، نجد أن هذه الجوانب هى نفسها ما تفتقر إليه إيران.

وأبرز المعوقات التى لها تأثير مباشر على الدور الإيرانى فى المنطقة فى الوقت الحاضر تتركز حول العامل الأمريكى والعامل الروسى.

يتم الاحتواء الأمريكى لإيران عن طريق التنسيق مع تركيا وباكستان. ويشمل صورا متعددة منها السياسى والعسكرى والاقتصادى. وذلك بالتعاون وأحيانا بالضغط على أوروبا واليابان لوقف المساعدات الاقتصادية لإيران وإيقاف أشكال التعاون السياسى والاقتصاد والعسكرى والمالى معها.

وقد شددت الإدارة الأمريكية الحملة التى تقودها لزيادة وتصعيد ضغوطها الاقتصادية على إيران وعزلها دوليا. وذلك عن طريق منع الشركات النفطية الأمريكية من شراءالنفط الإيرانى بأى شكل من الأشكال. ومنع الشركات الأمريكية من التعامل التجارى مع إيران بأى أسلوب كان.

وتهدف هذه السياسة إلى محاصرة النظام الشرير فى إيران كما وصفه وزير الخارجية الأمريكى على اعتبار أن إيران دولة إرهابية توظف طاقاتها لدعم الإرهاب الدولى ولأنها ماضية قدما فى تنفيذ برنامجها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها الأسلحة النووية وبذلك تشكل تهديدا وخطرا على الأمن والاستقرار فى المنطقة. وعلى جيرانها بالإضافة إلى استمرارها فى سعيها لتقويض عملية السلام فى الشرق الأوسط بالتعاون مع أعداء السلام فى المنطقة.

ويشير الرئيس الأمريكى بيل كلينتون قائلاً: جربنا كل شيء مع إيران. عرضنا عليها وساطات وإغراءات. لكنها رفضت كل شىء فى الماضى كانت المشكلة بيننا وبينهم. لكنهم الآن يتدخلون فى شئون الدول الأخرى ويؤثرون على مصالحنا. سنجرب سياسة الضغط. والضغط الشديد ووعد رئيس مجلس النواب الأمريكى «جنجريتش» بأن يجعل إيران نموذجا للضغط الأمريكى. حيث قال إيران دولة إرهابية من الدرجة الأولى. وهدفها هزيمة الغرب بأى طريقة. إنها خطر دائم وطويل المدى على الحضارة والحياة المتمدنة على الكرة الأرضية.

وأقر الكونجرس الأمريكى استراتيجيات لإحكام الاحتواء تجسدت فى التالى:

- زيادة الضغط السياسى والاقتصادى على إيران.
- منع الشركات الغربية البترولية «بشكل مباشر وغير مباشر» من عقد اتفاقيات بترولية مع إيران عن طريق منع أى شركة بترول غير أمريكية تتعامل مع إيران من التعامل مع الولايات المتحدة. أى فرض مقاطعة أمريكية عليها.

-- الطلب من وكالة المخابرات الأمريكية رصد ميزانية لمحاربة الحكومة الإيرانية عن طريق زيادة مشاكلها وإثارة القلاقل فيها.

-- توسيع نطاق حظر التعامل مع إيران من قبل الشركات الأجنبية ليشمل البنوك وشركات التصدير والاستيراد.

إن حداثة عهد الجمهوريات الإسلامية بالاستقلال السياسى وتشابك بناها الاجتماعية مع نظيراتها فى إيران. هما أمران يجعلانها بمثابة القنابل الموقوتة فى المحيط الأمنى الشمالى لإيران، ويعيدان طرح التحدى السوفيتى عليها فى سياق مختلف. ظهرت مؤشراته فى الأسلوب الروسى لإدارة الأزمة فى قره باغ. وفى طاجيكستان فعلى سبيل المثال عندما تصاعدت الضغوط الداخلية فى إيران للتدخل إلى جانب الأشقاء فى أذربيجان فى النزاع فى قره باغ وجهت موسكو تحذيرا إلى طهران بعدم التدخل.

فعندما طولبت إيران بإدانة الهجوم الروسى على العاصمة الشيشانية جروزنى فى ديسمبر ١٩٩٣ كان رد المسئولين الإيرانيين هو الدعوة إلى حل سلمى للنزاع. وجاء الاحتجاج الرسمى الإيرانى على الغزو محدودا. معتبرا المشكلة روسية داخلية. وانصب الهجوم الإيرانى على الغرب وإسرائيل تخوفا من الحاق الضرر بالعلاقات مع روسيا. بل الحرص على تقويتها خاصة فى المجال التجارى والعسكرى فى ضوء المشكلات الاقتصادية الداخلية فى إيران.

ولعل أبرز دوافع إيران للتحرك المكثف فى اتجاه روسيا والحفاظ على علاقات قوية معها. يعود إلى سياسة الاحتواء التى تمارسها الولايات المتحدة ضدها. والسعى إلى جعل هذه السياسة حظرا دوليا شاملا تشارك فيه القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم.

إن إيران تعى الأهمية الاستراتيجية لعلاقاتها مع دولة بحجم وقوة روسيا فى كل الظروف. ولهذا سعت منذ انهيار الاتحاد السوفيتى لتنمية علاقاتها معها. فمع بدايات عام ١٩٩٢ أسست إيران مع بقية الدول المطلة على بحر قزوين منظمة للتعاون فيما بينها مقرها طهران.

كما أدركت إيران أن سعيها للحصول على حصة مهمة فى تطوير احتياطات النفط والغاز فى آسيا الوسطى والقوقاز يتطلب حوارا مع روسيا لبحث الطرق التى ستسلكها خطوط الأنابيب مستقبلا. خاصة فى ضوء إدراك إيران المتزايد أن دول المنطقة لن تنفصل اقتصاديا عن روسيا فى المستقبل القريب.

كما تنظر إيران إلى روسيا كحليف أساسى فى مواجهتها للضغوط الأمريكية ومحاولات عزلها واستبعادها عن المشاريع الاقتصادية فى الجمهوريات الإسلامية مثل صفقة العصر التى وقعت بين أذربيجان والشركات الأمريكية.

(٢)

وثقت تركيا روابطها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية مع الغرب انطلاقا من توجهها العلمانى وتمثل ذلك فى انخراطها فى الأحلاف العسكرية والسياسية الغربية وانضمامها إلى الحلف الأطلسى وسعيها الحثيث للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة.

ولكنها دخلت فى السبعينيات والثمانينات من القرن الماضى مرحلة جديدة فى علاقاتها الدولية إذ بدأت فى الانفتاح على العالم العربى والإسلامى، وارتكزت فى ذلك على مبدأى التعاون والاعتماد المتبادل. وأخذت تمارس نوعا من التوازن بين مصالحها فى الأقطار العربية والإسلامية ومصالحها فى الأحلاف الغربية.

ويعود ذلك التحول إلى أزمة الطاقة والأوضاع الاقتصادية فى داخل تركيا، وحاجتها الملحة إلى أسواق جديدة واستثمارات للخروج من الأزمة. كما شهدت تلك الفترة انضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامى ورغبتها فى تنشيط دورها داخل المنظمة.

ومع بداية التسعينات ساهم الدور التركى خلال أزمة الاحتلال العراقى للكويت بفعالية كبيرة فى فرض الحصار الاقتصادى على العراق وتشتيت جهده العسكرى واشغاله بإمكانية فتح جبهة برية أخرى فى الشمال. فضلا عن استخدام الأراضى التركية فى القتال، وتحويلها إلى قاعدة للحلفاء إضافة إلى الأداء التركى الذى اتسم بدرجة عالية من الانسجام مع الأهداف الأمريكية.

لقد شكلت أزمة الخليج نقطة تحول للدور التركى فى المنطقة وشكلت مخرجا مناسبا لإعادة توظيف موقعها الاستراتيجى بشكل مزدوج عن طريق إعادة تفعيل دورها مع الشرق والغرب، وعملت خلال الأزمة وبعدها على تحقيق أكبر فائدة ممكنة لخدمة أهدافها. وتمثل ذلك فى:

- زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنية قواتها المسلحة.
- رفع مستوى العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبى.

لقد فرضت التطورات فى بداية التسعينات من القرن الماضى واقعا دوليا جديدا ولد عند تركيا إحساسا كبيرا بالأهمية كقوة إقليمية لها وزنها فى المنطقة. إذ أن علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز. تجعل منها حليفا مهما لدول الجوار.

إضافة لاعتقاد تركيا بأنها تمثل البديل الذى تفضله النخب السياسية فى المنطقة. وذلك إذا اضطرت هذه النخب إلى موقف تختار فيه بين تركيا وأى حليف آخر فى المنطقة. لأن روابطها المتعددة ومصالحها المتشابكة مع الجمهوريات الإسلامية. إضافة إلى نموذجها العلمانى يؤهلها لأن تكون النموذج الذى يستقطب الجمهوريات الإسلامية.

ويساعد على ذلك أن معظم سكان الجمهوريات يتحدثون اللغة التركية، وتأثروا تأثيرا كبيرا بالثقافة التركية والدين الإسلامى. يضاف إلى ذلك الموقف التركى المؤيد لهم قبل وبعد إعلان الاستقلال، وامتلاك تركيا لقطاع أعمال متمرس وقوى، بالإضافة إلى شركات المقاولات الكبيرة، فضلا عن الروابط السياسية والمالية والتجارية الجديدة التى تحتفظ بها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يظهر الأتراك بأنهم فى وضع أفضل من غيرهم إقليميا فى توفير السلع والخبرة الاقتصادية التى تتطلع الجمهوريات الإسلامية للحصول عليها.

يقول «إسلام كريموف» رئيس جمهورية أوزبكستان: إننى أعلن أمام العالم بأسره أن بلادى سوف تسير قدما فى الطريق التركى. وقد اخترناه ولن نعود للوراء. ويقول نور سلطان نزار بابيف «رئيس جمهورية كازاخستان»: إننا نريد إقامة اقتصاد السوق الحر والنموذج التركى هو الوحيد أمامنا. وفى تصريح لـ «حسن حسنوف» رئيس وزراء أذربيجان فى عام ١٩٩٢ «أنا نريد أن تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجى».

وقد أعلن سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا أثناء زيادة له لواشنطن فى فبراير ١٩٩٢ أن تركيا تتحرك ضمن إطار خمس دوائر هى «وسط آسيا، والبلقان، وحوض البحر الأسود، والشرق الأوسط». وأشار إلى أن تحركها ضمن هذه الدوائر يركز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى: نشر المنهج الرأسمالى وتثبيت الديمقراطية العلمانية الغربية. ومكافحة التطرف.

وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد اهتمامات تركيا الاستراتيجية من خلال ثلاث دوائر إقليمية تنطلق من موقعها الجغرافى وهى «الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الآسيوية».

وتبعا لذلك تتنوع دوافع تركيا فى التحرك نحو هذه الدوائر الثلاث فمنها ما هو خاص بالأمـن الوطنـى، بحيث ترصد تركيا مصادر التهديد النابعـة من بعض تلك الدوائر أو من أطـراف فيها. ومن هـذه الدوافع ما هو اقتصادى، أو ذو رابطـة فكرية ثقافية حضارية. وتشـكل هـذه الدوائر فضاءات لحركة تركيـا الإقليمية ونفوذها الدولى وقدرتها العسـكرية والسياسـية والاقتصادية ولرغبتها فى أداء دور مربع الأبعاد: أوروبيا، وأوسطيا، وإسلاميا، وعرقيا، وعليه فإنه يمكن إجمال دوافع تركيا فى الدوافع التالية:

دوافع سياسية

اكتسبت تركيا بعد سقوط إيران أهمية كبيرة فى الاستراتيجية الأمريكية حيث وقع على عاتقها ملء الفراغ الذى أحدثه سقوط الشاه إقليميا، وتجلى ذلك فى توقيع الاتفاق العسكرى الأمريكى التركى عام ١٩٨١ ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى تراجع الموقع الاستراتيجى لتركيا كذراع لحلف شمال الأطلسـى فى مواجهة الخطر الشـيوعى مما دفع تركيا للسعى للقيام بدور مؤثر فى صنع السياسـة الإقليمية، ومنحت حـرب الخليج الثانية تركيا دورا جديدا وأهمية إضافية بوصفها جزءا من التحالف المناهض للغزو العراقى للكويت.

واعتبرت تركيا استقلال الجمهوريات فرصة لإحداث تحول إيجابى فى مسار علاقاتها الدولية والإقليمية شرقا وغربا، وتمثلت الطموحات التركية الإقليمية فى الشعار الذى رفعه الرئيس التركى السابق «تورجوت أوزال» الذى أشار بأن «القرن الحادى والعشرين هو قرن الأتراك» وتركيا من الأدرياتيك إلى الصين.

إذ تعتبر تركيا أن سـعيها للدخول إلى الجمهوريات الإسلامية عودة طبيعية إلى موقعها التاريخى والحضارى والدينى.

واسـتغلت تركيا روابطها العرقية والقومية واللغوية والثقافية المشتركة مع الجمهوريات الإسـلامية وخبرتها فى التعامل معها، للعب دور مميز يقوم على ضرورة ملء الفراغ الذى نشـأ عن انهيار الاتحاد السوفيتى لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى التركى. والحيلولة دون امتداد نفوذ إيران إلى المنطقة، وعرقلة محاولة نشـر نموذج تركيا الإسـلامى العلمانى القائم على الأخذ بالديمقراطية فى دولة مسلمة، حيث تتخوف تركيا من أن امتداد نفوذ الأصولية الشيعية الراديكالية فى المنطقة سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على أوضاعها الداخلية.

كما تستثمر تركيا الدعم الأمريكى القوى لها للعب دور فاعل فى آسيا الوسطى والقوقاز. انطلاقـا من كونها عضوا فى التحالفات الغربية. ولها نظـام علمانى يطمئن إليه الغرب. وذلك لإبعاد التأثير الإيرانى. ولضمان عدم قيام نظم إسلامية «متشددة».

ولا تخفـى الولايات المتحـدة دعمها للدور التركى. إذ أعلـن المتحدث الرسمى للبيت الأبيـض بعد زيارة لرئيس وزراء تركيا فى فبرايـر ١٩٩٢ للولايات المتحدة. إن المباحثات الأمريكيـة التركيـة تناولت الـدور الذى يمكن أن تقـوم به تركيا بحيـث تكون نموذجا للجمهوريات الإسـلامية باتباع النموذج العلمانى والتجارة الحرة، ويدرك كذلك المسئولون الأتراك اهتمام الولايات المتحدة والغرب بمسـألة كبح جماح الاتجاه «الأصولى» من التغلغل فى الجمهوريات الإسلامية فيسـتغلون هذا الاهتمام ويوظفونه للتسويق لنظامهم العلمانى. وما يترتب على تطبيقه من مكتسبات استراتيجية واقتصادية.

وقد أشـار سـليمان ديميريل فى عام ١٩٩٢ عندما كان رئيسـا للوزراء فى حديث عن مسـلمى الجمهوريات الإسـلامية «إن آفاقا تتفتح لتركيا فى عام ١٩٩٢ وأن أنظار المسلمين فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى تتحول ناحية تركيا. ويجب علينا فى تركيا ألا نجعلهم يشعرون بأن شقيقهم الكبير قد حطم أحلامهم».

ومن ناحيتها فإن الجمهوريات الإسلامية ترحب بالدور التركى إلى حد كبير. فالنموذج التركى العلمانى يبدو مقبولا من معظم الجمهوريات.

إضافة إلى حاجة الجمهوريات لتدفق المسـاعدات والقروض والاستثمارات الغربية، ففى أثناء زيارته لتركيا أعلن «إسلام كريموف» رئيس جمهورية أوزبكستان أن بلاده سوف تسير قدما فى الطريق التركى. كما ركز «نور سـلطان نزار بابيف» رئيس جمهورية كازاخسـتان على أن النموذج التركى هو الوحيد أمامهم.

وقد شـرعت تركيا فعلا فى إقامة علاقات قوية مع الجمهوريات. فعلى سـبيل المثال لا الحصر اتفقت مع أذربيجان على تدريب الكوادر العسكرية الأذرية وفقا للنظم التركية، وأن تقـوم ببنـاء مؤسسـات الدولة هنـاك. وتصديـر آلات الطباعة إليهـا باللغة التركية والحروف اللاتينية.

إن تركيا تحرص بشدة على التأكيد بأن نظامها الديمقراطى العلمانى وتجربتها الاقتصادية الليبرالية قادرة على أن تشـكل نموذجا ملائما يمكن للجمهوريات الإسلامية الاستفادة منه

فى تطورها السياسى. ويعود ذلك من وجهة نظر تركيا إلى أن العقبة الأساسية التى ستحول دون تطوير ما يلزم من تسامح وتفاهم واستقرار فى المنطقة تنبع من أزمة الديمقراطية.

ولهذا فإن تركيا فى إطار استراتيجيتها للتقارب والاتصال بين أوروبا وغرب آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبرز كنموذج حى للتوافق بين المجتمعات الإسلامية والنظام العام للقيم الغربية. وأشار بأن عضوية تركيا المستقبلية فى المجموعات الأوروبية سوف تمكن المجموعة من إقامة روابط أفضل مع العالم الإسلامى.

وبعد خيبة أملها فى الانضمام للمجموعة الأوروبية بدأت تركيا فى التخفيف من توجهها نحو الغرب والتيار العلمانى. وبدأت فى إحياء التراث الإسلامى وشعائر الإسلام وثقافته وحضارته الشرقية. معتمدة سياسة تنطلق من تفهمها لدول الجوار الإسلامى. وبدأت التيارات الإسلامية فى داخل تركيا فى فرض وجودها على الخريطة السياسية لتركيا.

وركزت تركيا اهتمامها على مناطق جوارها المباشر. وعلى ارتباطها بآسيا الوسطى للعمق القومى والعرقى والثقافى والحضارى بينها وبينهم. إذ لو أهملت تركيا هذا العمق بكل أبعاده الثقافية والحضارية والتاريخية والجغرافية لتحول إلى عمق مذهبى لإيران نتيجة لنشاطها المكثف فى الجمهوريات الإسلامية. وهذا الأمر يهدد عاجلا أو آجلا الأمن القومى التركى.

إذ لم يغب عن تركيا أن آسيا الوسطى كانت تحت سيطرتها الكاملة طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ولم يقض على هذه السيطرة غير تحالف القوى الأوروبية بزعامة الإمبراطورية النمساوية.

كما تحاول تركيا أن تستغل موقعها الجغرافى وحضارتها وثقافتها وتجربتها التاريخية لتشكيل جسر بين الغرب والشرق كجناح للناتو من جهة. وإقامة علاقات وثيقة مع بلدان المنطقة وتقديم المساعدة لهم بدعم أوروبى غربى من جهة أخرى.

وبالفعل فقد ساعدها تعاونها العسكرى والسياسى مع «الناتو» والولايات المتحدة وتبعيتها لحلفائها فى مجال الحصول على السلاح والقروض على توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية. وعزز تقاطع العوامل الاقتصادية مع العوامل الجيوسياسية وضعها فى المنطقة كجسر بين الغرب والشرق. كممثل للحلفاء الغربيين فى المنطقة ووسيط بينهم وبين الشرق الأدنى والأوسط. وممثل لهذا الشرق فى أوروبا.

أما من الناحية الثقافية. فالغالبية العظمى من سكان الجمهوريات الإسلامية تتحدث اللغة التركية. ومعظم سكان الجمهوريات ينتمون عرقيا إلى العائلة التركية. ويقدر عدد من يعيش فى الجمهوريات ويتحدثون التركية أو لهجات مشتقة عنها نحو ٥٠ مليون نسمة.

كانت اللغات المنتشرة فى الجمهوريات الإسلامية تكتب بالحروف العربية. ثم فرض الروس على السكان الحروف السيريلية ثم تم تحويلها إلى الأبجدية اللاتينية بعد سيطرة الشيوعيين على آسيا الوسطى والقوقاز.

ولقد اعتمدت تركيا أيضا الأبجدية اللاتينية لكتابة لغتها فى العشرينيات من هذا القرن وهى الحروف التى اعتمدت أذربيجان العمل بها منذ يناير ١٩٩٢. وتسعى تركيا لتعميم ذلك على بقية الجمهوريات الإسلامية وكان البرلمان التركى قد أرسل إلى أذربيجان مطبعته القديمة. كما قامت إحدى الشركات التركية بالتبرع بجميع مخزونها من آلات الطباعة اليدوية لنفس الغرض. وفى تصريح لديميريل رئيس وزراء تركيا فى ١٩٩٢ «إن اعتماد الحرف اللاتينى فى الكتابة يرمز للمفاضلة بين الحداثة والأصولية».

ويتجه الكازاخ والتركمان والقرغيز نحو اعتماد الأبجدية اللاتينية. فى حين يتجه الطاجيك نحو الأبجدية الفارسية. ويسعى الأوزبك لإحياء أبجديتهم الأوزبكية القديمة التى كانت تكتب بالحرف العربى.

وعلى المستوى الثقافى فإن الأتراك لا يخفون تعصبهم للغة التركية وإصرارهم على نشرها فى الجمهوريات. فلقد عقد اجتماع فى اسطنبول فى سبتمبر ١٩٩١ للدول الناطقة بالتركية دعت إليه اليونسيف ضم ممثلين لنحو ١٨٠ مليونا من الناطقين بالتركية. وهم يشكلون خامس أكبر مجموعة لغوية فى العالم. وعقد اللقاء تحت رعاية معهد المقاييس التركية. كما عقد اجتماع آخر فى يناير ١٩٩٢ تبنى دراسة أبجدية لاتينية مشتركة. وإقامة جامعة للدراسات التكنولوجية فى آسيا الوسطى. وتنسيق المساعدات لدول المنطقة للتحول إلى الأبجدية اللاتينية.

وقد كان لتركيا دور كبير فى مساعدة الجمهوريات الإسلامية للحصول على الاستقلال. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى سارعت تركيا للاعتراف سياسيا بها كدول كاملة السيادة وتحركت بكل ثقلها فى المحافل الدولية لتضمن لها موطئ قدم. وأبدت اهتماما كبيرا بإقامة علاقة وطيدة معها. فقامت بتبادل الوفود السياسية والاقتصادية معها.

فالشعب التركى أساسا من آسيا الوسطى، ومسلمو آسيا الوسطى يتحدثون اللغة التركية أو بعض لهجاتها، إضافة للحلم التركى لإقامة أمة طورانية تمتد من البسفور إلى حدود الصين. من أجل ذلك سارع رئيس وزراء تركيا آنذاك سليمان ديميريل إلى زيارة للجمهوريات فى أبريل- مايو ١٩٩٢ ودعا حكوماتها لحضور مؤتمر قمة الشعوب التركية.

وأشار إلى أن تركيا قبلت مسئولية تمثيل العالم التركى وأن الوقت قد حان لإقامة رابطة تركية بين هذه الجمهوريات القريبة ثقافيا بعضها من بعض، كما أشار إلى أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك عالما تركيا من البحر الأدرياتيكى إلى سور الصين. ووقع ديميريل خلال زيارته العديد من البروتوكولات والاتفاقيات التى تركز على توسيع قاعدة التعاون بينها وبين الجمهوريات الإسلامية.

ونجحت تركيا فى عقد المؤتمر فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٩٢ وحضرته ١١ دولة تطل على البحر الأسود. وأسفر الاجتماع عن تأسيس كتلة اقتصادية جديدة بين الدول المشاركة، وقال رئيس الوزراء التركى إن بقاء أوروبا موحدة يعتمد بدرجة كبيرة على وجود حزام للتعاون والسلام والرفاهية فى المنطقة الممتدة بين البلقان والقوقاز وتقع فى قلب وسط آسيا.

وتمثل عضوية تركيا فى المنظمات الغربية كحلف الناتو ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والمجلس الأوروبى جزءا من جاذبيتها بالنسبة للجمهوريات الإسلامية، حيث أشار حسن حسنوف رئيس وزراء أذربيجان فى عام ١٩٩٢ إلى رغبة بلاده فى النموذج التركى.

وقد لاقى النموذج التركى قبولا عند بقية الجمهوريات، حيث صرح نور سلطان نزاربابييف رئيس جمهورية كازاخستان بأنه هو النموذج الوحيد الذى لديهم. وأضاف قائلاً: لا أعتقد أن للإسلام الأصولى فرصة كبيرة، إن علمانية تركيا تمثل أيضا نموذجا بالنسبة لنا.

كما سعت تركيا إلى إقامة منطقة التعاون لحوض البحر الأسود. والتعاون فى البلقان، وسعت منذ مطلع التسعينات بالتعاون مع إيران وباكستان لإحياء منظمة التعاون الاقتصادى التى أنشئت عام ١٩٦٤، حيث عقد مؤتمر قمة لها فى عام ١٩٩٣ ضم إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية وسعت تركيا من خلال هذه المنظمة إلى الاستفادة من علاقاتها الإسلامية بالجمهوريات بالشكل الذى يوفر لها الدور الإقليمى.

وحـل أزماتها الاقتصادية الداخلية، كما أنها توظفها كورقة ضغط مع المجموعة الأوروبية لدعم طلب انضمامها إليها.

ولا تقتصر علاقات تركيا بالجمهوريات الإسـلامية على النواحى السياسية والثقافية، بل تتعداها إلى نواحى متعددة تشـمل إقامة المشـاريع المشـتركة وبناء الطرق والجسـور وتقديم المسـاعدات المادية والمعنوية، كما تسـعى إلى بناء خط أنابيـب لنقل النفط والغاز مـن الجمهوريـات الإسـلامية إلى أوروبا عبر تركيا وذلك لتشـكيل جسـر يربـط أوروبا بالجمهوريات الإسلامية.

وإجمالا فإن تركيا استهدفت من توجهها نحو الجمهوريات تحقيق الأهداف التالية:

- تعويض الدور الذى فقدته بانتهاء الصراع بين الشرق والغرب، إذ بعد انتهاء الصراع بين الشـرق والغرب، سـاد الاعتقاد بأن تركيا قد فقدت دورها كدعامة شرقية جنوبية مهمة لحلف شمال الأطلسـى، وتسـعى لأن تظهر للولايات المتحدة عن طريق موقعها كحلقة وصل بين أوروبا والشرق والمنطقة العربية، وتؤكد أهميتها كحليف أساسى فى المنطقة.
- تعزيز الدور التركى فى منطقة الشـرق الأوسـط، تسعى تركيا إلى إبراز أهمية المنطقة عن طريق ايجاد تجمع اقتصادى يجمع دول آسـيا الوسـطى، مما يدفع إلى إعادة الاهتمام الأمريكى بالمنطقة، فإذا ما تحقق لها ذلك فإنها تسـتطيع أن تسـتعيد بعض ما فقدته فى المنطقة بأن تصبح اليد الأولى للولايات المتحدة فى الشـرق الأوسـط عن طريق إيجاد أرضية اقتصادية صلبة تتكون من دول آسـيا الوسـطى تمكنها من استعادة دورها كقوة اقتصادية مؤثرة فى المنطقة.
- تعزيـز الموقـف التركى فى مواجهة المجموعـة الأوروبية، وقد تركـز الرفض الأوروبى لانضمـام تركيـا للوحدة الأوروبيـة حول ضعـف اقتصادها والخوف مـن أن يضعف إمكانيـات المجموعة الأوروبية، وحـول اختلاف الأصول العرقية والعقائدية بين تركيا ودول المجموعة الأوروبية، ولذلك فإن تركيا تسعى من خلال تعاونها مع الجمهوريات الإسـلامية إلى فتح سـوق إسـلامية كبيرة تواجه الجماعة الأوروبية وتعوض تركيا عما كانت ستجنيه من السوق الأوروبية.
- مواجهة الوضع الاقتصادى المتردى فى تركيا باسـتغلال الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة فى الجمهوريات الإسلامية.

(٣)

إن تعدد الانتماءات اللغوية والمذهبية والعرقية والقومية للجمهوريات الإسلامية، وتدنى مستوى تطورها الاقتصادى ومتاخمتها الجغرافية لقوى إقليمية متصارعة «روسيا، تركيا، إيران» فضلا عن امتلاكها للسلاح النووى، يجعل من تلك الدول ساحة للأطماع الخارجية بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة أمام العديد من النتائج المحتملة لظهور تلك الجمهوريات على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

وبالتالى فإن الإنعكاسات على الاستقرار السياسى فى الجمهوريات الإسلامية تتحدد على أسس عاملين:

- ما يتبع الاستقلال من عمل سياسى داخل هذه الجمهوريات، والذى يتمثل فى عملية إعادة بناء الدولة، من إعادة تشكيل مؤسساتها أو خلق مؤسسات جديدة ومجابهة التخلف، ومحاولة تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق الأمن الوطنى.
- شبكة العلاقات التى ستنشأ بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجى، وتتحدد العلاقات على ضوء تصورات هذه الجمهوريات والآثار الناتجة عن زوال الاتحاد السوفيتى.

وقد دفع الصراع الإيرانى- التركى على اكتساب النفوذ، الجمهوريات الإسلامية إلى دوامة من عدم الاستقرار والحيرة والاضطراب.

الحيرة فى اختيار أى من القوى الإقليمية لتقوية روابطها وتدعيم علاقاتها معها، وبالتالى سيكون ذلك على حساب إضعاف روابطها وعلاقاتها مع القوى الأخرى، فهل تضعف روابطها مع تركيا لمصلحة تدعيم علاقاتها مع القوى الأخرى، فهل تضعف روابطها مع تركيا لمصلحة تدعيم علاقتها مع إيران، أم تضعف علاقاتها مع إيران لمصلحة تدعيم علاقاتها مع تركيا أم تضعف علاقتها مع روسيا الاتحادية على حساب علاقاتها مع تركيا أو إيران؟

من المنظور الروسى فإن أمن المنطقة ونفوذ روسيا فيها يواجه بتحديات إقليمية تتمثل فى الصراع الإيرانى- التركى على النفوذ. فالتهديد التركى هو تهديد سياسى قد يعمل على عزوف دول تنتمى إلى الكومنولث الروسى عن التجاوب مع الطموحات الروسية بما قد يفتحه لها من منافذ أخرى. ويجمع التهديد الإيرانى بين التهديد العسكرى والسياسى.

ولقد نظرت روسيا بارتياب إلى محاولات التجمع على حدودها الجنوبية فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى التى أسستها إيران وتركيا وباكستان. وانضمت إليها الجمهوريات الإسلامية. ففى تصريح لـ «اسكندر شوخين» نائب رئيس الوزراء الروسى قال «.. إن على دول وسط اسيا أن تختار بين شركائها التجاريين السلافيين فى روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبين عضويتها فى تجمع مهلهل يضم دولا إسلامية غير عربية».

وكان أكثر ردود الأفعال الروسية تشددا وتحذيرا ما صرح به الكسندر ديمورين المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية على أثر اجتماع الدول «التركفونية» فى ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ حيث قال «إن روسيا لا تعارض منافع التطور الاثنى السكانى والعرقى والثقافى بين الشعوب الناطقة بالتركية. ولكن يقلقها ما يظهر فى بعض الأحيان من اتجاهات نحو انعزال البلدان الناطقة باللغة التركية على أساس قومى. الأمر الذى يجعلها فى مجابهة الدول المجاورة». كما أضاف «أن الأمور إذا جرت وفق هذا السيناريو فإن ذلك سيكون من الأمور غير المرغوب فيها بالنسبة لروسيا ولغيرها من بلدان العالم».

لقد أسفرت حالة عدم الاستقرار عن تفاقم الصراعات العرقية القومية التى استثمرتها نفس القوى المتصارعة لتحقيق أهدافها ومصالحها فى المنطقة. أو عرقلة نفوذ بعضها البعض مثل الأوضاع المتردية فى طاجكستان أوالتوتر فى أذربيجان.

كما أسفرت هذه الحالة عن اندفاع هذه الجمهوريات نحو الغرب وإسرائيل وروسيا. مع كل ما يترتب على ذلك من أخطار وسلبيات على الجمهوريات الإسلامية. فروسيا على سبيل المثال ستظل مصدر خوف مستمر للجمهوريات الإسلامية من طموحاتها. ونزعات الهيمنة والنمو المتزايد للتيار القومى الروسى.

كما أن انفتاح القيادات السياسية على الغرب وإسرائيل وروسيا سيزيد من عزلتها عن الجماهير التى هى فى غالبيتها مسلمة. وبالتالى سيضعف ويقلص قاعدتها الشعبية ويعطل بناء المؤسسات والهياكل الداخلية. ويعرقل توجهها نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية وسيؤدى ذلك فى المقابل إلى إطالة بقاء الأنظمة والنخب السياسية الحالية التى هى بقايا النظام الشيوعى. ومع مرور الوقت ستتحول إلى أنظمة ديكتاتورية تسعى إلى تكريس الطبقية فى مجتمعاتها. وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء واستثمار النزاعات العرقية والقومية للبقاء. وبالتالى استمرار حالة الفوضى والتخبط وعدم الاستقرار لسنوات طويلة فى هذه الجمهوريات.

ومن أبرز المخاطر التى تهدد الجمهوريات الإسلامية واستقرارها السياسى بل استقلالها، أن يؤدى استمرار الصراع بين إيران وتركيا على النفوذ فى المنطقة إلى عودة الإمبراطورية الروسية مجددا. الأمر الذى يمكن أن يحول هذه الجمهوريات إلى دول تابعة تدور فى فلك موسكو أو نتيجة لتفاقم مشاكلها السياسية والاقتصادية والعرقية، قد تجد نفسها مضطرة إلى البحث عن حلول لمشاكلها فى موسكو. ولكن هذا الخيار لابد أن يصطدم بالخوف من الهيمنة الروسية.

وتحرص روسيا على وجود أنظمة سياسية فى الجمهوريات الإسلامية تدعم إقامة علاقات جيدة معها. وأن لا تتحول إلى ساحة مجابهة ونزاعات داخلية.

كما تحرص الجمهوريات فى المقابل على إقامة وضع سياسى مستقر فى المنطقة لمجابهة المخاطر المحتملة إقليميا، وباتت الجمهوريات أمام ضرورة تأمين أمنها، وهذا لا يتحقق فى ظل حالة عدم الاستقرار وهى لا تستطيع حمايتها فى حالة بروز الخطر.

ولا تستطيع طاجكستان أن تحمى حدودها مع أفغانستان. ولكازاخستان حدود طويلة مع الصين التى تطالب بأراضى من جاراتها.

وكل ذلك يتطلب من الجمهوريات أن يكون لها نظام أمنى مشترك وبمشاركة الدول الإقليمية.

ولكن الصراع الإيرانى التركى دفع النخب السياسية فى محاولة لحماية نفسها ضد الأخطار والصراعات الداخلية والإقليمية إلى اللجوء لطلب الدعم الروسى الفعال. بما فى ذلك الجيش الروسى، وهو الأمر الذى تجسد فى معاهدة الأمن الجماعى التى تم التوقيع عليها فى طقشند فى ١٥ مايو ١٩٩٢.

ولا يقتصر الخطر الأمنى على العوامل الخارجية، بل إن عدم الاستقرار الداخلى هو مصدر للاضطرابات والنزاعات العرقية والحدودية.

لذلك فقد دفع سعى قادة الجمهوريات لإقامة وضع سياسى واقتصادى وعرقى مستقر فى جمهورياتهم قادر على تأمين الحاجات للسكان. إلى الابتعاد عن إقامة أى تحالف إقليمى على أساس إسلامى، والتحفظ على تدخل الدين فى عمل الدولة والحكومة، والتركيز على طرح برامج اجتماعية علمانية للحيلولة دون استيلاء الإسلاميين على السلطة والتوجه نحو اقتصاد السوق وإقامة إصلاحات سياسية تبدو فى ظاهرها أنها ديمقراطية.

إن عدم الاستقرار السياسى فى الجمهوريات لابد أن يطال مصالح روسيا المتعددة والمتشعبة التى لا تزال تحتفظ بها وتحرص عليها.

ويأتى فى قمة هذه المصالح وضع الأقليات الروسية الكبيرة فى الجمهوريات الإسلامية.

ويشكل وجود الروس فى الجمهوريات الإسلامية مصدر قلق لروسيا، لأن بعض التيارات الوطنية فى الجمهوريات، رفعت شعارات معادية للروس، كما سجلت أيضا أعمال معادية ضدهم.

كما استعدى صعود التوجهات الإسلامية، الروس الذين يمثلون جزءا مهما من اقتصاديات الجمهوريات الإسلامية.

ويحاول رؤساء الجمهوريات الحفاظ على الاستقلال الوطنى لبلدانهم، بالبعد بالمنطقة عن الصراعات الإقليمية والدولية، لاستقطاب الاستثمارات الغربية ودول الشرق الأقصى الغنية، وبالتالى فإن عودة الهيمنة الروسية على الجمهوريات الإسلامية سوف تحد من استقلالها وتشكل عاملا غير مشجع على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وقد يترتب على ذلك تزايد الأطماع الروسية وتحكمها على المدى الطويل فى أسعار الطاقة التى تعتبر هذه الجمهوريات من أهم مصادرها.

وتجمع أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى وروسيا مصلحة مشتركة فى الاستقرار السياسى والاقتصادى لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، التى سيمكن استقرارها روسيا من التركيز على مجهوداتها الخاصة بتحولها إلى دولة ديمقراطية خالية من الأعباء والطموحات الأمبريالية.

تسعى الجمهوريات الإسلامية فى ظل الصراع الإيرانى التركى على النفوذ فيها، إلى التقارب مع الغرب عن طريق الاتجاه نحو الإصلاحات الاقتصادية والسوق الحر.

وتسعى القيادات السياسية فى الجمهوريات الإسلامية جاهدة إلى أن تنفى عنها صفة الأصولية الإسلامية بل تتعهد بمحاربة أى محاولة تقوم بها الجماعات الإسلامية لملء فراغ السلطة الذى خلفه انهيار الاتحاد السوفيتى فى الجمهوريات الإسلامية، فقد أشار على سبيل المثال رئيس جمهورية قرغيزستان عسكر أكاييف إننى ضد التعصب الدينى، وهناك افتراض أن تصبح جمهوريات اسيا الوسطى السوفيتية دولا إسلامية، وأتعهد بألا يحدث ذلك.

ويعد انفتاح الجمهوريات الإسلامية فى علاقاتها مع إسرائيل من أبرز ردود الأفعال تجاه الصراع الدائر بين إيران وتركيا على النفوذ فى الجمهوريات الإسلامية. إذ تعتبر إسرائيل الجمهوريات الإسلامية أرضا تتوافر فيها العناصر التى تهدف الاستراتيجية الغربية إلى التعامل معها.

ففى كازاخستان مثلا توجد قدرات نووية تخشى إسرائيل والغرب من احتمال تسربها إلى الدول الإسلامية وعلى رأسها إيران.

وحتى تضمن إسرائيل والقوى الغربية إحباط محاولات إيران للحصول على الخبرات النووية من الجمهوريات الإسلامية فقد سعت إليها بجهود حثيثة، فأوفدت إليها البعثات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وأقامت معها تعاونا فى مجالات متعددة منها الاتصالات والاقتصاد والتجارة وإنتاج مواد غذائية.

وتعتبر كازاخستان مجالا مهما لإسرائيل كونها دولة إسلامية تملك رؤوسا نووية وصواريخا، ولوضعها الاقتصادى وحاجتها إلى مساعدات تنموية وتكنولوجية.

كما أقامت إسرائيل فى عام ١٩٩٢ علاقات دبلوماسية مع قرغيزستان وتعاقدت معها على إنشاء مجموعة مزارع نموذجية وإقامة عدة مشروعات فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتم نفس الانفتاح أيضا بين إسرائيل وأوزبكستان وأذربيجان وخاصة التعاون فى مجال الرى والزراعة وتطوير المعدات العسكرية، والتنقيب عن النفط فى أذربيجان وتجد إسرائيل فى الجمهوريات الإسلامية مجالا واسعا للتعاون الاقتصادى والاستثمار المالى والتقنى وتستقطب ثرواتها الإمكانات المالية والتكنولوجية مثل النفط واليورانيوم والفوسفات والقطن والمعادن المختلفة.

وتمتلك الجمهوريات الإسلامية أيضا ثروات بشرية لها أهميتها الكبيرة التى تتمثل فى مجموعة من العلماء والمهندسين والتقنيين فى مجالات الذرة والأسلحة وأبحاث الفضاء وما يتعلق بها من تكنولوجيا حديثة. وقد استطاعت إسرائيل استقطاب عشرات من هؤلاء الخبراء ووظفتهم فى مراكزها البحثية ومعاملها العلمية.

وعقدت اتفاقات تعاون علمى وتكنولوجى مع أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وطاجكستان.

واتفقت إسرائيل فى عام ١٩٩٤ مع كازاخستان على قيام علماء من وكالة الفضاء الإسرائيلية بزيارة محطة إطلاق المركبات الفضائية والأقمار الصناعية فى كازاخستان.

وتسعى إسرائيل إلى استثمار وتوظيف حالة عدم الاستقرار ومشكلات الحدود والنزاعات العرقية والقومية والتركيبة الديموغرافية فى الجمهوريات الإسلامية لخدمة مصالحها وتجارتها. إذ تجد إسرائيل فى الجمهوريات الإسلامية سوقا مربحة لتصدير منتجاتها العسكرية وتسويق خبراتها الأمنية. حيث قامت طوال الأعوام السابقة وفود عسكرية إسرائيلية متعددة بزيارة الجمهوريات الإسلامية.

ويمثل خطر استمرار النهج السياسى الذى تتزعمه النخب السياسية والقوى المرتبطة بالعهد الشيوعى، فى عدم إتاحة الفرصة للقوى السياسية الجديدة التى بدأت تنمو فى أوساط المثقفين الإسلاميين للمساهمة فى الحياة السياسية، وبناء الهياكل والبنى الديمقراطية، للممارسة التعددية السياسية، إذ ما تزال الغالبية الكبرى من القادة السياسيين والكوادر الإدارية وأجهزة الحكم والمخابرات التى تسيطر على مقاليد السلطة فى معظم الجمهوريات الإسلامية، هم نفس القادة وكوادر الأحزاب الشيوعية السابقين.

وتواجه التيارات السياسية التى تمثل القوى الجديدة غير المرتبطة بالنظام الشيوعى مقاومة علنية ومستترة تقودها القوى القديمة التى تسعى إلى استمرار هيمنتها وإحكام قبضتها على مقاليد السلطة.

وتأتى الحركة الإسلامية على رأس هذه القوى الجديدة التى تشهد نموا مضطردا فى الجمهوريات الإسلامية، ومن معالم هذه الحركة الإسلامية المتنامية نشوء بعض الأحزاب التى تحمل الشعار الإسلامى وتنادى بتطبيق الشريعة، وتطالب بأسلمة الحياة الجديدة فى المجتمعات التى تخلصت من القهر الشيوعى، ويعد حزب النهضة أكثر الأحزاب بروزا ونشاطا.

كما يتهدد المسلمون فى الجمهوريات الإسلامية خطر الصراع العرقى القومى، فنتيجة للخلل الكبير فى البنية السكانية الذى أحدثته السلطات الشيوعية فى الجمهوريات الإسلامية، فإن تأجج المشاعر العرقية القومية بين السكان يهدد باحتمال تفجر الصراع بين القوميات العرقية المختلفة، كما تشتد فى بعض الجمهوريات الإسلامية مشاعر كراهية الغرباء، ففى نهاية الثمانينيات من القرن الماضى وفى «دوشنبه» عاصمة طاجكستان، هاجم

على سبيل المثال ألوف الطاجيك كل من بدا لهم غريبا، وانتقلت كذلك نفس أعمال العنف إلى «فرونزى» عاصمة قرغيرستان. وإلى أوزبكستان حيث هاجم الأوزبك فى طشقند. الأجانب فى مدينتهم. وفى تركمانستان شهدت عاصمتها «عشق اباد» ومدينة «نبيت دغ» البترولية مظاهرات عنيفة تنادى «لا للقوقازيين، لا للأرمن فى تركمانيا» وفى وادى فرغانة اندلعت أعمال العنف التى استهدفت هدم وحرق بيوت القوقازيين.

ويقيم فى أوزبكستان ما يقرب من ستين ألف نسمة من جماعة «المسخيت» وأصبحت هذه الجماعة هدفا للغضب الشعبى فى أوزبكستان، وفى كازاخستان يتعرض القوقازيون لأعمال عنف ويعادى الطاجيك الأوزبك الذين يعيشون فى طاجكستان، ويبلغ عددهم نحو مليون نسمة، إذ يعتبر الطاجيك الأوزبك أقل ثقافة وحضارة لأنهم لا ينتمون للحضارة الفارسية.

وفى المقابل يمارس الأوزبك تمييزا عنصريا ضد الطاجيك فى أوزبكستان ويبلغ عددهم نحو المليون نسمة.

مكن الدعم الإيرانى لجمهورية أرمينيا المسيحية ضد جمهورية أذربيجان الإسلامية فى الصراع على إقليم «ناجور نو قره باغ» من احتلال أجزاء كبيرة من أراضى أذربيجان وتشريد آلاف الأذريين المسلمين، واستخدمت إيران دعمها لأرمينيا كورقة ضغط على الحكومة الآذرية للحد من توجهها نحو تركيا والغرب.

واستمر مسلسل التوتر فى العلاقات بين إيران وأذربيجان بسبب التوجه الآذرى نحو تركيا والغرب وتفضيل النموذج التركى على الإيرانى وبسبب الدعم الإيرانى لأرمينيا، وحركات التمرد فى إقليم «طالش» الآذرى.

وشنت وسائل الإعلام الآذرية حملة شديدة على إيران متهمة إياها بـ «الرياء السياسى» ففى الوقت الذى تتحدث فيه إيران عن الإسلام يقدمون الأسلحة والأموال لأرمينيا المسيحية لضرب الأذريين المسلمين.

ومن نقاط التماس والتوتر فى العلاقات الأذرية الإيرانية:

- مطالبة واشنطن فى مطلع العام ١٩٩٥ لأذربيجان استبعاد إيران من الكونسورتيوم الاقتصادى للتنقيب عن النفط فى بحر قزوين الذى سمى بصفقة العصر، واستجابة الرئيس علييف للمطلب الأمريكى واستبعد إيران من المشروع.
- إقدام أذربيجان على الاعتراف بإسرائيل وموافقة الدولتين على تبادل السفراء.

- موافقة أذربيجان على ضخ نفطها المصدر للخارج بواسطة خط أنابيب يمر عبر الحدود الجورجية التركية بدلا من إيران.
- تصويت مواطنى أذربيجان فى نوفمبر ١٩٩٥ فى استفتاء شعبى عام لصالح دستور للدولة نصت بنوده على إبقاء السياسة بعيدا عن الدين. وكانت إيران قد ضغطت على الرئيس علييف ليعلن أذربيجان جمهورية إسلامية دينها الرسمى المذهب الشيعى الاثنا عشرى. غير أن مساعى إيران لاقت معارضة شديدة من التيار الديمقراطى الذى أعلن أن مطالبة إيرن لتبنى المذهب الشيعى كمذهب رسمى للدولة سيؤدى إلى سيطرة المرشد الإيرانى على مقاليد التشريع فى أذربيجان أيضا.
- فى ديسمبر ١٩٩٥ وصلت العلاقات بين إيران وأذربيجان إلى مرحلة تأزم حيث. طالبت أذربيجان الحكومة الإيرانية بإغلاق مكاتبها الثقافية والسياحية فى «جانجة» و«شماخى» و«لنكران» لأنها تستخدم كقواعد للعمل السياسى ضد حكومة الرئيس علييف.
- ضلوع عناصر الاستخبارات الإيرانية فى أربع محاولات انقلابية استهدفت علييف. كما تتهم أذربيجان السلطات الإيرانية بإثارة القلاقل فى محافظة طالش الأذرية ذات الأغلبية السنية. وتتهم أذربيجان الحكومة الإيرانية بأنها تقف وراء محاولات إقامة تحالف بين المسلمين السنة فى طالش ومسيحيى أرمينيا يهدف إلى تفكيك أذربيجان. وفى فبراير ١٩٩٦ أعلنت الحكومة الأذرية تنفيذها لحكم الإعدام فى عدد من كبار المسئولين السابقين بعد إدانتهم بالخيانة العظمى. وهم وزير الأمن السابق. ووزير الدفاع السابق. ونائب وزير النفط السابق. وبعض رجال الأعمال والمعارضة البارزين.

وأشارت الحكومة إلى أن المحكومين أدينوا بالتخطيط لفصل إقليم طالش الحدودى فى جنوب شرق أذربيجان عام ١٩٩٣ وأشارت مصادر الحكومة الأذرية أن «المتآمرين» تلقوا دعما من إيران التى يتاخمها إقليم طالش.

يجسد الصراع على السلطة والذى تحول إلى حرب أهلية فى طاجيكستان صورة قاتمة للأوضاع المتناقضة التى يمكن تعميمها على جميع الجمهوريات الإسلامية. وهذه الصورة الداخلية المتناقضة. والمتشابكة تصبح أكثر تعقيدا وخطورة إذا ما وضعت على خارطة المصالح الخارجية المتناقضة والمتصارعة.

فالصراع الذى تدور رحاه فى طاجيكستان على المستوى الداخلى هو صراع جغرافى بين الشمال والجنوب، وصراع عرقى بين الأوزبك والطاجيك. وصراع عقائدى بين

المسلمين والشيوعيين، ويمثل إحدى المآسي الناجمة عن عمق النزاعات العرقية والقومية التى أفرزتها حالة الفوضى التى سادت الجمهوريات الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتستثمرها القوى الخارجية المتصارعة على النفوذ فى طاجيكستان خاصة والجمهوريات الإسلامية عامة. تنقسم طاجيكستان إلى أقاليم على أساس عرقى قومى. وقد نشأ منذ وقت طويل وضع أشبه بالأمر الواقع يتمثل فى أن إقليم «لينين اباد» الأكثر تطورا وازدهارا من الناحية الاقتصادية، ظل خلال العهد السوفيتى يهيمن على السلطة والنفوذ فى البلاد. فمنه كان يعين حكام الجمهورية وكبار المسئولين والوزراء ويشكل الأوزبك غالبية سكان إقليم لينين اباد. كان هذا الوضع يثير الاعتراض والشعور بالغبن لدى سكان الأقاليم الجنوبية التى يقطنها السكان الأصليون الطاجيك.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى انهارت سلطة الشماليين، واضطر الرئيس السابق «رحمان نبييف» إلى الاستقالة. واستلمت السلطة حكومة «حركة النهضة» الإسلامية والمؤلفة من الجنوبيين، ولكن فى عام ١٩٩٢ سقطت سلطة حكومة «حركة النهضة» الإسلامية على يد «الجبهة الشعبية» بدعم كبير من موسكو.

ومع تبلور الاتجاهات الإسلامية لدى المعارضة وتزايد النفوذ الإيرانى والدعم الأفغانى للفصائل المعارضة. اتجهت المعارضة الإسلامية لحمل السلاح لاقصاء الحكومة الشيوعية واتخذت فصائل المعارضة من إيران وشمال أفغانستان. المتاخم للحدود الطاجيكية قواعد لها.

وبدأت القواعد الإسلامية فى شن هجمات مكثفة على نحو أضعف من قدرات الحكومة على مواجهتها، فسارعت موسكو إلى تعزيز قواتها فى طاجيكستان. ووقعت اتفاقية صداقة وتعاون مع طاجيكستان فى مايو ١٩٩٣ تولت بموجبها القوات الروسية حراسة الحدود الطاجيكية الأفغانية، ودخلت القوات الروسية فى معارك طاحنة مع قوات المعارضة الإسلامية.

وتفجر الخلاف بين روسيا وإيران بسبب إيواء إيران لبعض فصائل المعارضة الطاجيكية. ونشطت إيران فى دعم المعارضة واتجهت إلى توسيع نطاق التحرك صوب الجمهوريات الأخرى فى محاولة لخلق نوع من الإجماع الضاغط على الحكومة الطاجيكية حتى تستجيب لمطالب المعارضة، ونظرا لشعور روسيا بمخاطر الاستمرار فى التصدى لهجمات المعارضة الإسلامية عبر الحدود الأفغانية وعدم رغبتها فى خسارة التنسيق مع إيران لحسابات تتعلق

بالأوضـاع فى أذربيجان، ورغبتها فى التعاون مع إيران لمواجهة النفوذ التركى المتزايد فى الجمهوريات الإسـلامية. بدأت روسيا فى الضغط على الحكومة الطاجيكية لإجبارها على تقديم بعض التنازلات للمعارضة ولكن تعرضت جميع المفاوضات التى عقدت بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الإسلامية للفشل.

وقـد حصدت الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩٢ عشـرات الآلاف وفـرار نحو ٦٠٠ ألف شخص ولجوء حوالى ٣٠٠ ألف شخص إلى أفغانستان وروسيا.

ينبع اهتمام إيران بالأوضاع فى طاجيكسـتان من روابطها المشـتركة. ومن الدور الكبير الذى تضطلع به إيران فى المنطقة، فهى تعمل على استثمار كل بؤر النزاعات المحيطة بها للإمسـاك بأكبر عدد من الأوراق وقد وجدت إيران فى طاجيكسـتان حليفا قويا أثناء حكم حركة النهضة الإسلامية. فإيران ترغب فى عودة حركة النهضة الإسلامية لكى يكون لها موطئ قدم يقوم على المصالح والدين واللغة الفارسية المشتركة.

وتبـدو تركيا وإن خففـت من حلم إقامة تركيا الكبرى راضية عن الموقف الروسـى من الحكومة الطاجيكية الحالية، ذلك أن أنقرة لا تريد السماح بعودة حركة النهضة الإسلامية إلى السلطة، لأن ذلك يهدد فرصة انتشار النموذج التركى العلمانى، ولأن طاجيكستان هى الجمهورية الوحيدة التى لا تتكلم التركية وأهلها يتكلمون الفارسية وتضم طائفة إسماعيلية كبيرة لها وزنها فى الداخل وصلاتها القوية مع الخارج.

❑❑❑

المراجع

١ – أطلس تاريخ الإسلام د. حسين مؤنس القاهرة ١٩٨٧ الزهراء للإعلام العربى.

٢ – المغول د. السيد الباز دار النهضة العربية للنشر بيروت ١٩٦٧.

٣ – قادة فتح فارس لواء ركن محمود شيت خطاب.

٤ – الشيعة– المهدى– الدروز– تاريخ ووثائق– كتاب الحرية.١٩٨٧ القاهرة د. عبد المنعم النمر.

٥ – الملل والنحل ابن حزم.

٦ – الخلافة د. محمد عمارة.

٧ – تاريخ المذاهب الإسلامية د. محمد أبو زهرة.

٨ – الفتنة الكبرى على وبنوه د. طه حسين دار المعارف.

٩ – شرح النهج محمد عبده.

١٠ – مروج الذهب المسعودى.

١١ – التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسى محمدالبندارى– دار عمار للنشر ١٩٨٨.

١٢ – إيران وعلاقاتها الخارجية فى العصر الصفوى د. فتحى الريس.

١٣ – إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خومينية؟ د. مدحت أحمد حماد مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٩.

١٤ – أصل الشيعة وأصولها محمد الحسين كاشف الغطاء.

١٥ – ضحى الإسلامى د. أحمد أمين.

١٦ – فضائح الباطنية الإمام أبو حامد الغزالى تحقيق د. عبد الرحمن بدوى.

١٧ – صحيح البخارى.

١٨ – تفسير ابن كثير.

١٩ – بنو إسرائيل. د. محمد سيد طنطاوى.

٢٠ – لا مهدى منتظر بعد الرسول محمد خير البشر الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود قطر ١٩٨٠.

٢١ – صورتان متضادتان أبى الحسن الندوى.

obeikandl.com

٢٢ – نهج خمينى فى ميزان الفكر الإسلامى أساتذة من جامعة بغداد دار عمار الأردن ١٩٨٥.
٢٣ – كريستوفر دى بيليج مجلة وجهات نظر مارس ٢٠٠٥.
٢٤ – دستور الجمهورية الإسلامية فى إيران باللغة العربية ترجمة الدكتور أذر شب إصدار الإرشاد الإسلامى دائرة التخطيط والتنسيق الخارجى الطبعة الأولى طهران.
25 - Afraslabi, K. L (1994). Afler Khomeini, New Directions in Iran's Foreign Iran an Policy. Boulder. Co: westriew.
26 - Hunter. Shireen (1990). the World. Continuity in a Revolutionary Decade, Bolmington, Indiana university Press.
27 - Ramazany. R. K. (1994). Iran' Export of the Revlution, Politics Ends and means. In John Esposito (Ed). The Iranian Revolution. Miami.Florida International, Universilty Press.
28 - Ramazani, Rohulaa (1948), Spring. Iran's Forign Policy. Contending Orientations, Middle East Journal. 43 (2)202- 217.
29 - Ramazani. R. (1990) Iran's Export of the Revolution. Ends and Means. P. 50 In John Esposito. The Iranian Revolution, Its Global Impact.Miami. F1, Florida International. University Press.
30 - Moaddal Mansoor (1993). class, Politics and Ideology in Iranian Revolution. New York.Columbia Ministry Press.
٣١ – جريدة الأهرام الأعداد الصادرة من عام ١٩٧٩ حتى ٢٠١٠ مصر.
٣٢ – أعداد من جريدة الحياة لندن.
٣٣ – أعداد من جريدة الشرق الأوسط لندن.
٣٤ – أعداد من مجلة السياسة الدولية المصرية بالإضافة إلى دراسة للدكتور عبد الله يوسف.
٣٥ – مقال للدكتور عطية القوصى مجلة الصور المصرية ٨ سبتمبر ٢٠١٠.